المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 14 غشت 2024

لا تصدٌّ فعال للقمع السياسي إلا بنهوض قوى الطبقة العاملة الكفاحية

تقرأ-ون في هذا الملف

• لا عطلة لدولة البرجوازية: إعداد قانون مالية 2025

• لإنهاء الإبادة الجماعية المستمرة منذ قرن في فلسطين: يجب استئصال مصدر كل أشكال العنف: الصهيونية

• بصدد "صفة الموظف العمومي"

• معركة شغيلة طوب فوراج (شركة مناولة لدى مجموعة مناجم – مدى) في منجم بوازار تسير لاستكمال شهر

• مواكبة لإضراب شغيلة طوب فوراج المفتوح بمنجم بوازار: مادة كادميوم المسببة للسرطان خطر قاتل يهدد العمال

• حوار مع علي حموت نقابي بالنقابة الوطنية للصحة-كدش

• كفاح قرويي جبال الأطلس الصغير لصد مشروع «المنتزه الطبيعي»: لا ثقة في دولة رأس المال

• المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

لا تصدٍّ فعال للقمع السياسي إلا بنهوض قوى الطبقة العاملة الكفاحية

افتتاحية جريدة المناضل-ة

تم، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعتلاء الملك العرش، إفراجٌ عن بعض قليل من معتقلي- ات الرأي؛ بعد معاقبتهم- هن بمدة سجن مما حُكم به عليهم- هن، بتهم ملفقة ومغلفة لحجب طابع هذا القمع السياسي. تم الاعتداء عليهم بعقوبات سجن ليكونوا عبرة لغيرهم- هن. كان معتقلو- ات الرأي هؤلاء، ضحايا استبداد سياسي يروم إعدام ما تبقى من بصيص حرية تعبير جرى خنقها بالقوانين، وبسيطرة رأس المال على إمكانات ممارستها، من وسائل إعلام عمومية وإمكانات ضخمة لممارسة الصحافة بكل أنواعها.

وككل قمع، أتى ترويع الصحافيين- ات و المدونين- ات أُكله الظرفي، ذلك بإخراس الأصوات الناقدة في الصحافة، وانكماش مساحة التعبير الحر في وسائل التواصل الاجتماعي، وتَهيُّب الغاضبين- ات على الوضع الاجتماعي المتردي من كل دعوة إلى الاحتجاج عبر وسائل التواصل الاجتماعي. هذه التي باتت وسيلة تعبئة فعالة بعد احتواء قيادات منظمات النضال العمالي وقصور اليسار عن حشد قوى النضال ببرنامج يوقف الهجوم الكاسح على حقوق الطبقات الشعبية ومكاسبها.

إبطال فعالية وسائل التواصل الاجتماعي التعبوية إحدى غايات كماشة القمع، والغاية الأخرى الحد من انتقاد الأوضاع ومن كشف أصل البلاء وتوجيه أصبع الاتهام إلى الجهة المسؤولة في نهاية المطاف عن الأهوال التي تحول حياة ملايين البشر المقهور إلى مآس.

يندرج هذا الإفراج ضمن تدبير سياسي لوضع اجتماعي ما فتئ يتوتر بفعل تصعيد الإضرار بالقدرة الشرائية لسواد الشعب الأعظم وبحقوقه الاجتماعية والسياسية. فسياسيا أفضى تطبيق قانون الأحزاب إلى تعدد أحزاب مُطبلة للسياسة الرسمية، وتضييق خناق كل معارضة، معتدلة كانت أو جذرية، مع بقاء سيف المنع مرفوعا بوجهها كلَّ لحظة تجاوزٍ للمرسوم من حدود للعمل السياسي. وتلقى النضال الاجتماعي ضربة غير مسبوقة تاريخيا بالبطش بحراكي الريف وجرادة، ويستمر يوميا التنكيل بالمقاومة العمالية بأماكن العمل، بآلية إضفاء هشاشة على علاقة الشغل بنحو يعدم إمكانات التنظيم، وبطرد النقابيين- ات وسجنهم- هن، واقتحام مسيرات الشغيلة واعتصاماتهم بقوات التدخل السريع.

ليس سجن الناقدين- ات والمعارضين- ات، وكل صنوف القمع، ظاهرة طارئة، تُعزى لتعسف هذا الجهاز أو ذاك، بل هو من صميم مجتمع تمارس فيه الأقلية المغتنية سلطتها على الأكثرية المُفقَرة. وسيظل ملازما، بحدة متفاوتة، لمجتمع مبني بهذا النحو الطبقي، بآلية ثلاثية قوامها الشرطة، والجيش، والمحاكم والسجون.

القمع هو أحد الوظائف الأساسية لكل نظام سياسي مهما بلغ طابعه الديمقراطي طالما كان قائما في بنية طبقية. غير أن الإكراه وحده لا يؤمن السيطرة الطبقية، حيث تستدعي هذه جعل البشر ضحايا النظام الاقتصادي- الاجتماعي يقبلون وضعهم، وتلك وظيفة الاحتواء الايديولوجي.

وتتفاوت النسبة بين الإكراه العنيف والاحتواء الايديولوجي حسب المجتمعات، لكن القمع يبقى في نهاية المطاف الوسيلة الحاسمة بيد الطبقة المسيطرة ترفع حدته إلى أعلى مستوياته عندما تهدد ثورة سيطرتها.

هذه حقائق أولية يفرض التذكيرَ بها ما يروج من أضاليل إمكان إنهاء القمع، وتساكن مكونات مجتمع تمزقه تناقضات طبقية. فبعد هذا الإفراج عن قلة من المعتقلين- ات السياسيين- ات، عادت من جديد خطابات جرى استهلاكها حد الإدمان إبان المناورة السياسية الشهيرة في تاريخ المغرب باسم «هيئة الانصاف والمصالحة». وقد ساعد على هذا التدفق القوي لتلك الأضاليل ما صرح به بعض المفرج عنهم نفسه.

هذا رغم أن زهاء العقدين الفاصلين عن تلك الخدعة السياسية أكدت الطابع الخرافي لكل ما جرى ترويجه واستهلاكه على نطاق واسع، حتى من قبل قسم من اليسار.

يقتضي هذا إعادة تأكيد حقيقة أن الوسيلة الوحيدة للتصدي للقمع هو إيقاظ قوى نضال جديدة ومتزايدة حجما وقوة من أعماق هذا المجتمع الذي تسحقه سلطة الرأسماليين المحليين وحلفائهم الإمبرياليين. ضحايا النظام متنوعون، ولا يقتصر ضرر الاستبداد السياسي على الطبقة العاملة والفئات الكادحة الأخرى. لكن ضمن هؤلاء الضحايا وحدها الطبقة العاملة تمتلك مقدرة نضالية نوعية بحكم مكانتها في البنية الاجتماعية على طرف نقيض ١٠٠٪ من البرجوازية وسلطتها. لهذا تتمثل الوسيلة الرئيسة في التصدي للقمع في استنهاض قوى نضالية متنامية من صفوف الطبقة العاملة وبناء أدوات نضالها على أسس طبقية خالصة لا تشوبها شائبة. يقتضي هذا الاستنهاض عملا سياسيا يقع على كاهل الأقلية الواعية، وقوده التشهير بكافة صنوف القهر والاضطهاد أيا تكن الضحية، بنحو يجعل الطبقة العاملة قائدة لكافة ضحايا السلطة الجائرة القائمة، سلطة الرأسماليين المحليين والإمبريالية.

الاستبداد يدوس بأداته القمعية حتى أنصارَه الناصحين، وبعض من المفرج عنهم هم من هذا الطراز، لأنه يخشى أن تؤجج انتقاداتهم الودية ومواعظهم حركة نضال شعبي منفلتة تأتي على الأخضر واليابس في النظام السياسي وأساسه الاقتصادي- الاجتماعي. يخلق تعددُ ضحايا الاستبداد حلفاء للطبقة العاملة في نضالها من أجل الديمقراطية، حلفاء عديدون يجب ألا يعاملوا بلا مبالاة. بل يجب استعمال ما يتعرض له مجمل ضحايا النظام من أجل إنماء وعي الطبقة العاملة ذاتها وتأهيلها لقيادة كافة هؤلاء الضحايا وفق منظورها الطبقي.

لا عطلة لدولة البرجوازية: إعداد قانون مالية 2025

بقلم، أزنزار

بينما ينتهي «الموسم الاجتماعي» في فاتح مايو كل سنة، لا تكف دولة البرجوازية عن خدمة الرأسماليين، ولا يتوقف مسلسل الهجوم على حقوق الشغيلة والإجهاز عليها. بتاريخ 06 غشت 2024 أصدر رئيس حكومة الواجهة منشور إعداد مشروع قانون مالية سنة 2025.

تضمن المنشور، فضلا عن التوجهات الرئيسة لسياسة الدولة المالية، تغنيا بمنجزات الاستبداد بعد 25 سنة من انتقال الحكم، وجردا لمكاسب طبقة الرأسماليين (محليين وأجانب)، وفتاتا يجري منحه للشغيلة والكادحين-ات يُطلق عليه حماية اجتماعية وتنمية بشرية.

تركز قوانين المالية السياسة الطبقية للدولة: جعل المالية العمومية رافعة لإنماء أرباح الرأسماليين (بخاصة كبارهم)، وتخفيف أعباء الضريبة عليهم، واستعمال ما تسميه الدولة هوامش مالية لتفادي تفجر الوضع الاجتماعي.

يبين هيكل بناء منشور رئيس حكومة الواجهة، (وأيضا عروض وزراء الاقتصاد والمالية أمام غرفتي البرلمان)، أن هذه القوانين عبارة عن هرم، تتناسب حصة كل طبقة مع موقعها من الهرم. إذ يحتل الشغيلة والكادحون-ات قمته، بينما القاعد الواسعة مخصصة للرأسماليين. جاء في مقدمة منشور رئيس حكومة الواجهة جردٌ لتفاصيل ما أسماه «تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية»، ما يُسهِم في خداع «الكادحين-ات بأن الدولة تهتم لأمرهم، بينما تبوأ المرتبة الثانية محور «توطيد دينامية الاستثمار».

تغنٍّ بمنجزات الاستبداد

افتُتح المنشور بتذكير أن إعداد قانون مالية 2025 يُزامن الذكرى 25 لانتقال الحكم من الحسن الثاني إلى محمد السادس، ووصف ما أرساه الاستبداد طيلة ربع القرن بأنه «نموذج تنموي متفرد»، يجمع «ترسيخ المسار الديمقراطي»، و»وضع استراتيجيات تنموية» و»بناء الإنسان».

عند الحديث عن «ترسيخ المسار الديمقراطي»، ذكر المنشور أكبر خدعة سياسية تعرض لها الشعب المغربي، خدعة «مسلسل الإنصاف والمصالحة» الذي برأ جهاز الدولة القمعي من جرائم «سنوات الرصاص». وكذا ما اضطره الاستبداد من تنازل لهزم حراك 20 فبراير 2011، وعلى رأسه «توسيع صلاحيات رئيس الحكومة». لكن المنشور ذاته يُظهر أن الحكومة لا صلاحية لها، إذ كل سياستها مؤطرة بـ «توجيهات الملك»، و»إعطاء الأولوية لبرمجة المشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو التي تندرج في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالته... مع الحرص على تسريع وتيرة المشاريع طور الإنجاز».

إن قانون مالية تضعه دولة استبداد سيخدم مصالح الطبقة التي يحكم ذاك الاستبداد باسمها؛ أي الرأسماليين (وبخاصة كبارهم)، فيما يخصص الفتات لضمان ولاء ملايين الشغيلة والكادحين-ات للحفاظ على الاستقرار السياسي. إن الملك السياسي يخدم مصالح الملوك الاجتماعيين، أي ملوك المعامل الرأسماليين، ملوك المصانع وسكك الحديد والمرافئ... الذي يُعَدُّ هو بدوره أغناهم وأقواهم.

يستعرض المنشور المنجزات الاقتصادية (ارتفاع صادرات صناعة السيارات خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الحالية بـ9%، وصادرات صناعة الطائرات بنسبة 16.5%، وصادرات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 7.5%، وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023)، لكن دون أدنى إشارة إلى كلفته الاجتماعية المتمثلة في هشاشة الشغل ومرونته القصوى بفعل الالتجاء إلى أشكال تشغيل عبر المناولة/ التعاقد من باطن، وهو ما أقره تقرير صادر سنة 2018 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «المناولة وعلاقات الشغل».

فتات للشغيلة والكادحين-ات

ورد في المنشور: «المسار التنموي الذي قاده جلالته طوال 25 سنة... مشروع قائم على ثنائية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أرضية ديمقراطية».

والثنائية هنا غير متوازنة، فالتنمية الاقتصادية (أي مصالح الرأسماليين) تحتل قائمة الأولويات، بينما التنمية الاجتماعية (أي مصالح الكادحين-ات)، تأتي في أسفل السلم، و»الأرضية الديمقراطية» هي المؤسسات التي تشكل واجهة استبداد يخدم مصالح الأولين ويديم استغلال الثانيين عبر القمع المادي والاحتواء الأيديولوجي.

تحدث المنشور عن الفتات وتفاصيله بالأرقام: 19 مليار درهم سنة 2025 كلفة دعم 4.2 ملايين أسرة مغربية، و44 مليار درهم في أفق سنة 2026 ككلفة سنوية إضافية للحوار الاجتماعي، و9 مليار درهم كلفة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك إلى غاية يونيو 2024.

وتفاديا لاستحداث نفقات إضافية، يعلن المنشور اعتماده على تمويلات كانت موجهة لبرامج سابقة: «إعادة توجيه الموارد التي كانت موجهة لعدد من البرامج الاجتماعية، والموارد المتأتية من المساهمة التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات، وعائدات الضريبة المخصصة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، والهوامش الناتجة عن مواصلة الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة».

وإذا أخذنا كمثال النفقات في قانون مالية 2024 الموجَّهة فقط لخدمة نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي الخاصة بكمشة من البنوك والمؤسسات المالية (38 مليار درهم)، فسنجدها تشكل نصف هذا الفتات (72 مليار درهم) الموجه لملايين المغاربة (أسر فقيرة وأجراء-ات).

وفي الآن ذاته، يشكل الفتات «رشوة» مقابل التنازل عن المكاسب التاريخية التي كانت تضمن للكادحين- ات خدمات عمومية مجانية. إذ يتحدث المنشور على أن ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض سيواكبه تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، أي الاستمرار في نفس السياسة النيوليبرالية التي خربت خدمة الصحة العمومية، وجعلتها مجالا لاغتناء أصحاب المؤسسات الخاصة، وفي نفس الوقت تسليعها وربطها بالأداء المالي.

ويحافظ المنشور على نفس منظور التقشف النيوليبرالي الذي يحكم سياسة الدولة المالية وخدمة الديون. في النقطة الخاصة باستدامة المالية العمومية، يتحدث المنشور عن «تعزيز التوازن المالي واستعادة الهوامش المالية ووضعها في مسار تقليص حجم المديونية». ويظهر التقشف في النقطة التالية: «في ما يتعلق بنفقات الموظفين: حصر المقترحات في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية المتلزم بها، وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف. وأدعوكم في هذا الإطار إلى العمل على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة». ويعني «الاستعمال الأمثل» هنا فرط الاستغلال للمتاح من موظفين- ات مع أقل حقوق.

تسمين الرأسماليين

وإذْ يُلقى الفتات إلى الشغيلة والكادحين-ات، يُستدعى الرأسماليون (خاصة الكبار) إلى مائدة وليمة متخَمة. لم يتحدث المنشور بالأرقام كما فعل بالفتات، فمن شأن ذلك أن يُبرز حجم الفرق بين ما تُغدق الدولة على الرأسماليين، وما تقطر للكادحين-ات.

منذ الاستقلال، عملت الدولة نيابة عن برجوازية ضعيفة لإنماء رأسمالية محلية اعتمادا

لا عطلة لدولة البرجوازية: إعداد قانون مالية 2025

تتمة ص 03

بقلم، أزنزار

على القطاع العام. ومنذ الشروع في برامج التقويم الهيكلي، جرى تمليك قطاعات مهمة من أملاك الدولة (إنتاجية وتجارية وخدماتية) للرأسماليين، محليين وأجانب. وطيلة ربع قرن الأخير، استعملت الدولة المالية العمومية لإنماء أرباح هؤلاء الرأسماليين؛ إما عبر تمويل تجهيز بنية تحتية جبارة موجهة لاستقطاب الاستثمار الخاص، أو عبر سياسة جبائية مغرية، أو عبر دعم مالي مباشر، أو صفقات عمومية.

ورد هذا في المنشور تحت عنوان «توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل». يعيد المنشور تكرار خرافة «نظرية الانسياب الاقتصادي» التي اخترعها البنك العالمي، مُؤدّى هذه النظرية أن «التداعيات الإيجابية للنمو الاقتصادي تنساب لصالح الأكثر غنى في البداية، ولكنها تصل في النهاية إلى الأكثر فقرا. وبالتالي من مصلحة الأخيرين أن يكون النمو قويا قدر الإمكان، لأن حجم فتات الثروة الذي يصل إليهم يتوقف عليه»، وومن ثمة وجوب تشجيع الدولة الاستثمار الخاص و تجنب عرقلته (سواء بالسياسة الضريبية أو قانون الشغل أو المعايير البيئية).

ترجم منشور رئيس «الحكومة» هذه النظرية الخرقاء بقول: «إن حرص الحكومة على إرساء ركائز الدولة الاجتماعية مقترن بوعيها التام بأن هذا المجهود الكبير، وما يكفله من موارد مالية وبشرية ولوجستية وتنظيمية، لا يمكن أن يحقق الأهداف المرسومة له دون خلق بيئة استثمارية تضمن النمو الاقتصادي المستدام وبالتالي تحقيق التوازن الاستراتيجي بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي».

لذلك حرص على جرد الترسانة التشريعية التي أعدتها الدولة لدعم الاستثمار الخاص، وجعَل من رفع «نسبة الاستثمار الخاص من الثلث حاليا إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق سنة 2035»، رهانا يجب كسبه.

ولتسهيل ذلك تحدث المنشور عن مناخ الأعمال المستدعي تطويرا عبر «ميثاق الاستثمار» الصادر بتاريخ 2 ديسمبر 2022، والذي يركز سياسة الدولة في دعم الاستثمار. ينص الميثاق على أن سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه تقوم على «حرية المبادرة والمقاولة»، وهو تعبير صريح عن الرأسمالية/ القطاع الخاص، وكل سياسة الدولة إذن (بما فيها الاستثمار العمومي) يجب أن تكون موجهة لتشجيع القطاع الخاص، وهو ما أشار إليه المنشور عند الحديث عن إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية واعتمادها «كركيزة أساسية للنهوض بالاستثمارات الخاصة».

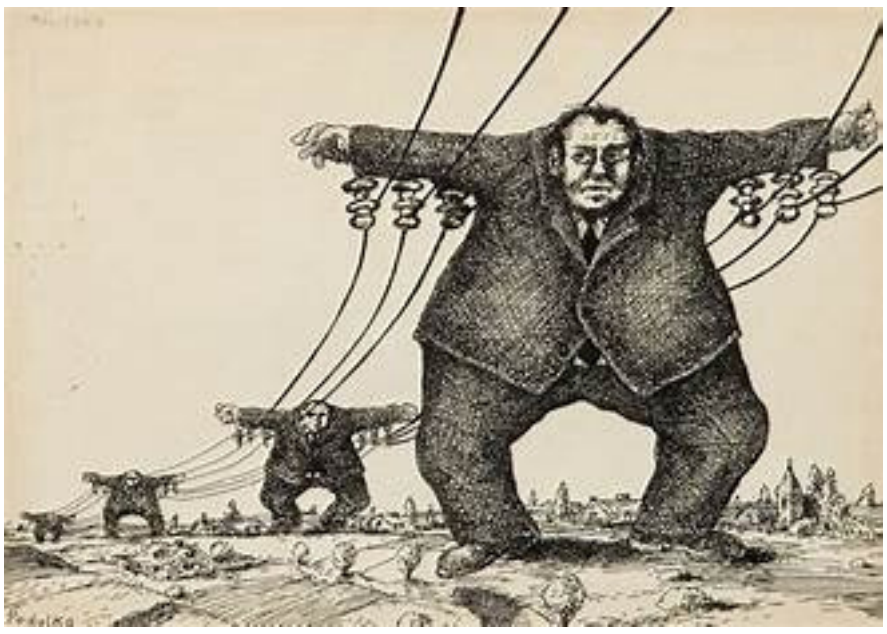

يتضمن الباب الثاني من ميثاق الاستثمار أشكال الدعم التي تمنحها الدولة: «المنح المشتركة للاستثمار» و»منحة إضافية للاستثمار تسمى منحة قطاعية» و» أنظمة خاصة تُخصص لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، وللمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطى، ولتشجيع المقاولات المغربية على التواجد على الصعيد الدولي». كما يتيح الميثاق للمستثمرين الأجانب «تحويل الأرباح الصافية دون تحديد للمبلغ أو المدة»، فضلا عن «تهيئة مناطق للأنشطة في مجالات الصناعة واللوجستيك والتجارة والسياحة والخدمات تستجيب لحاجيات المستثمرين، والسهر على تنميتها واستغلالها».

وإذا أخذنا كمثال تحويل الأرباح الصافية، وعلى التحديد أرباح شركة رونو، فسنرى حجم الفرق بين ما مُنح للقطاع الخاص من دعم وبين فتات الدعم الاجتماعي. حققت شركة رونو في النصف الأول من سنة 2023 أكثر من 22 مليار درهم أرباحاً، وتشكل لوحدها ثلث مبلغ الدعم الاجتماعي الموجه لـ 4.5 مليون أسرة مغربية!

تنتهج الدولة سياسة ضريبية محابية للرأسماليين الذين وعدهم رئيس حكومة الواجهة في منشوره بـ «تفعيل الإصلاح الضريبي الذي يضمن وضع نظام جبائي مستقر وشفاف يوفر رؤية واضحة للمستثمرين ولكل الفاعلين»، وربط «العدالة الجبائية» بشرط عدم زيادة «الضغط الجبائي على النسيج المقاولاتي الوطني». وهذا يوجد أيضا في ميثاق الاستثمار إضافة إلى أنظمة الدعم (المذكورة أعلاه) «امتيازات ضريبية وجمركية».

يقع الهيكل الضريبي بالمغرب بثقله على المستهلِكين (أي الشغيلة والكادحين-ات)، إذ شكلت الضرائب غير المباشرة في قانون مالية 2024 قرابة نصف المداخيل الضريبية (128 مليار درهم من أصل 280 مليار درهم). هكذا يمول الكادحون جزءا من تنمية أرباح الرأسماليين عبر الضرائب، وجزءا آخر عبر مديونية عمومية يتحملون كلفتها بشتى الطرق، في انتظار انسياب فتات هذه التنمية على شكل صدقات الحماية الاجتماعية.

«الحوار الاجتماعي»: ميدان توافق على نكسات تاريخية

طبعا لم تتمكن دولة البرجوازية من تنفيذ هذه السياسات الطبقية إلا بترويض قيادات تنظيمات نضال الشغيلة (النقابات). ويشكل «الحوار الاجتماعي» إحدى آليات ذلك الترويض. وخصص له منشور رئيس حكومة الواجهة فقرات عديدة. يقول المنشور بصراحة إن «الحكومة وضعت ضمن أولوياتها مأسسة الحوار الاجتماعي وفق رؤية تنبني على إشراك الفرقاء الاجتماعيين في تنزيل مختلف الإصلاحات».

يعطي رئيس حكومة الواجهة (وهو رأسمالي كبير في الآن ذاته) نفسه حق إملاء الدور على النقابات، في إطار هذا «الحوار الاجتماعي» و»التعاقد الاجتماعي»؛ إذ يخصصها بدور «الاضطلاع بأدوارها المتمثلة في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها في النهوض بها». ويعني ذلك أن على كل نقابة أن تمثل الفئة التي تمثلها فقط، دون الاهتمام برد مجمل تعديات الرأسماليين ودولتهم، وفي نفس الوقت قبول سياسة الدولة العامة والسعي (بـ «الحوار الاجتماعي» أساسا لا بالنضال) إلى الدفاع عن مصالح تلك الفئات في إطار تلك السياسة، وليس ضدها. و»التمثيلية» بالنسبة لدولة الرأسماليين تعني تلك الناتجة عن الانتخابات المهنية، والتي تخول للمركزيات النقابية والقطاعية حق ولوج «طاولة الحوار الاجتماعي»، أما النضال (الإضراب والاحتجاج) فتواجهه الدولة بالقمع (الاقتطاع، الاعتقال والمتابعات)، وتعد له قانونا لتكبيله.

وضع منشور رئيس حكومة الواجهة في صدارة مواضيع «الحوار الاجتماعي» مشروع «القانون التنظيمي لحق الإضراب»، وطوق ذلك الحق الأصيل للشغيلة بضرورة «الحفاظ على استمرارية الأنشطة الاقتصادية». وما الإضراب سوى قَطْعًا لتلك الاستمرارية للضغط على أرباب العمل بحرمانهم من تدفق الأرباح، وإجبارهم على

التتمة في الصفحة 05

لا عطلة لدولة البرجوازية: إعداد قانون مالية 2025

تتمة ص 04

بقلم، أزنزار

الاستجابة لمطالب الشغيلة. إنه وهم أن يتصور المرء توفيقا بين حق الإضراب واستمرارية الأنشطة الاقتصادية. لكنه وهم تساهم فيه قيادات النقابات، وتعمل يدا في يد مع دولة الرأسماليين من أجل تكبيل حق الشغيلة في الإضراب.

كما أشار منشور رئيس حكومة الواجهة إلى أن «الحكومة عازمة على فتح نقاش جاد ومسؤول حول إصلاح أنظمة التقاعد». فبعد الإصلاحات المقياسية السابقة تسعى الدولة حاليا إلى تخريب أنظمة التقاعد عبر الإصلاحات الهيكلية، وكل هذا مرة أخرى بتوافق مع قيادات المركزيات النقابية.

من أجل مالية عمومية في خدمة الكادحين-ات

يقتضي النضال من أجل مالية عمومية في خدمة الكادحين، قلب المنطق الطبقي الذي يجعل مالية الدولة في خدمة الرأسماليين، واحلال منطق طبقي آخر محله: منطق يجعل تلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية (تعليم وصحة وسكن وتشغيل وخدمات اجتماعية...) محور كل سياسة مالية. ولن يتأتى هذا إلا بالنضال من أجل ديمقراطية فعلية تضع السلطة (كل السلطة) في يد الشعب عبر ممثليه المنتخَبين-ات، وعبر دستور يقطع مع دستور ا لاستبداد النيوليبرالي لسنة 2011.

علينا النضال من أجل فرض نظام ضريبي تصاعدي يحمل الرأسماليين (محليين وأجانب) كلفة تمويل تنمية البلد، وتمويل خدمات عمومية مجانية والقطع مع الخوصصة بكل أشكالها (بيع، تدبير مفوض، شراكة قطاع عام-قطاع خاص). ويفرض هذا أيضا رفع السر التجاري عن جميع المقاولات الإنتاجية والتجارية والخدماتية.

يقع الدين العمومي في قلب خيارات الدولة لدعم الرأسماليين وإنماء أرباحهم وبرط البلد بالمراكز الامبريالية. لذا يمثل النضال ضد المديونية العمومية إحدى محاور التصدي لسياسة الدولة البرجوازية؛ من أجل تدقيق مواطني وشعبي للدين العمومي وإلغاء كل دين غير مشروع.

وعوض انتظار حسنات وصدقات الحماية الاجتماعية، علينا النضال من أجل سياسة تشغيل/ توظيف قار تضمن العيش الكريم وسلم متحرك للأجور والأسعار ومجانية وعمومية جميع الخدمات.

أرست الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين- ات تقليد الاحتجاج ضد قوانين المالية، ونظمت مسيرات مركزية ومحلية بمناسبة التصويت عليه في البرلمان. علينا إحياء هذا التقليد، بالإعداد منذ الآن للاحتجاج ضد قانون مالية الرأسماليين في ديسمبر المقبل، احتجاج يجمع كل الشغيلة والكادحين- ات باختلاف انتماءاتهم- هن النقابية والجمعوية، وحتى بدون انتماء. على جميع الإضرابات والاحتجاجات أن تضع في نصب عينيها التعبئة لتلك المحطة، التي يجب أن تكون أكبر محطة احتجاج ضد الرأسماليين ودولتهم.

حوار مع علي حموت نقابي بالنقابة الوطنية للصحة-كدش

شهد قطاع الصحة نضالات طيلة الأشهر الخمس الماضية. نضال قاده تنسيق نقابي وطني بين نقابات قطاعية من مركزيات نقابية فضلا عن النقابة الوطنية لأطباء القطاع العام والنقابة المستقلة للممرضين. وموازاة لهذه النضالات والإضرابات، كان هناك مسار حوارات بين الوزارات ومكونات هذا التنسيق النقابي، أسفر عن اتفاقين (29 ديسمبر 2023 و26 يناير 2024)، تضمن المعهود من تنازلات مادية من الدولة والتزاما من القيادات النقابية بالسلم الاجتماعي والانخراط في «الإصلاحات» الهيكلية للمنظومة الصحية.

تعمق الهجوم النيوليبرالي في قطاع الصحة، مقارنة مع غيره من قطاعات الخدمات العمومية والاجتماعية، وأصبح القطاع الخاص مهيمنا، كما أصبح التسليع والأداء هو القاعدة في القطاع العمومي. استدعى هذا ملاءَمة تشريعات التوظيف مع هذه المستجدَّات. وقد تمكنت الدولة من إخراج شغيلة القطاع من الوظيفة العمومية منذ سنة 2021. ومنذ ذاك التاريخ اقتصرت نضالات شغيلة القطاع على مطالب ذات أثر مالي والحفاظ على مكاسب وظيفة عمومية جرى إخراجهم- هن منها.

للوقوف أكثر على تفاصيل المعركة الأخيرة، وما نتج عنها من اتفاق بين قسم من التنسيق النقابي الوطني، أجرت جريدة المناضل- ة هذا الحوار مع علي حموت، مناضل النقابة الوطنية للصحة- كدش.

1. وقع التنسيق النقابي الوطني في قطاع الصحة اتفاقا قطاعيا مع الحكومة. ما سياق هذا الاتفاق؟

بداية لا بد من الإشارة أن ما يشهده قطاع الصحة من إعادة مراجعة تشريعات الشغل/ التوظيف، لا يخصه وحده. فكل قطاعات الوظيفة والإدارات العمومية تشهد ترتيبا لهذه العلاقات بما يضفي عليها المزيد من المرونة، وعلى رأسها تعويض الوظيفة المركزية بالوظيفة الجهوية/ المحلية. فهذه الأخيرة هي الوعاء المثالي- بالنسبة للدولة- لتحقيق ما تسميه إصلاحات هيكلية للخدمات العمومية والاجتماعي، وعلى رأسها المزيد من انسحاب الدولة من تمويل هذه الخدمات والمزيج من إشراك القطاع الخاص. لكن الملاحظ أن مقاومة شغيلة هذه القطاعات مجزأة ومشتتة، في وجه سياسة عامة موحدة للدولة. واجبنا هو الاستفادة من تجارب كل القطاعات، فلا يمكن وقف هكذا تعديات دون توحيد وتلاقي نضالات كل القطاعات.

بالنسبة للاتفاق الأخير، وقع التنسيق النقابي اتفاقا مع وزير الصحة بتفويض من رئيس الحكومة، جاء هذا الاتفاق بعد معركة نضالية خاضها شغيلة الصحة، دامت أكثر من 5 أشهر، بعد اتفاقي 29 دجنبر 2023 ومحضر اجتماع 26 يناير 2024.

قبل حراك التعليم كانت قيادات النقابات الصحية تساير الوزارة في تفعيل مشاريع القوانين الجديدة الخاصة بالمنظومة الصحية (34.09 الخاص بالمنظومة الصحيةة و08.22 الخاص بإحداث المجموعات الصحية الترابية و09.22 بمثابة نظام أساسي

التتمة في الصفحة 06

حوار مع علي حموت نقابي بالنقابة الوطنية للصحة-كدش

تتمة ص 05

خاص بالوظيفة الصحية). تشهد بلاغات التنسيق الرباعي بذلك، وكذلك لقاء مراكش 2023، وحتى تصريح وزير الصحة في البرلمان وتثمينه للمقاربة التشاركية مع النقابات الصحية في إخراج القوانين والمراسيم، وبأنه كان هناك أكثر من 50 اجتماع... لا تساير القيادات النقابية الوزارةَ وحسب، بل تدافع عن منظوراتها وأيدت إخراج شغيلة الصحة من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية باعتبار هذا الاستثناء سيشكل مدخلا لتحفيز شغيلة الصحة (تصريح لكاتب وطني لإحدى النقابات في مجلس وطني لنقابته).

شكل انطلاق حراك التعليم حافزا للنقاش في صفوف الشغيلة حول مستقبلهم- هن في ظل الوظيفة الصحية والمخاوف المرتبطة بالوضعية الجديدة مع المجموعات الصحية الترابية، خصوصا بعد رفض شغيلة التعليم للنظام الأساسي الجديد والنقاش الذي رافقه، علما أن شغيلة الصحة أُخرجوا من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية (1958) بتاريخ 27 ماي 2021. أدى هذا النقاش إلى ظهور العديد من التنسيقيات والمجموعات في وسائل التواصل الاجتماعي تطالب بالعودة إلى النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بعد أن اكتشفت بالملموس حجم الخديعة التي تعرضت لها في ماي 2021.

هذا النقاش في صفوف الشغيلة وفي الوسائط الاجتماعية و مع بداية النقاش حول التأسيس الميداني للتنسيقيات وما أثاره مسلسل الحوار بين قيادات نقابات التعليم والدولة من استياء ورفض عارم من القواعد لسلوك قيادات نقاباتها، جعل القيادات النقابية في قطاع الصحة تلتقط الإشارة وتدعو الوزارة إلى ضرورة تحسين الأوضاع المادية لشغيلة الصحة قبل أي تفعيل للقوانين الجديدة (رسالة كدش 10 دجنبر 2023 ورسالة 11 دجنبر النقابة المستقلة للممرضين). طبعا لم تقطع القيادات النقابية مع نهج المسايرة والشراكة، بل سارعت إلى تأكيد الحصول على مقابل مادي (المطالب ذات الأثر المالي) لإقناع الشغيلة بصحة ذلك النهج.

هكذا انطلق حوار قطاعي توج باتفاق عام يوم 29 ديسمبر 2023 ومحضر اجتماع 26 يناير 2024 سرعان ما تنكرت له الحكومة حيث كان واضحا أنها تريد ربح الوقت، وبالتالي العمل على تفادي تلاقي نضالات شغيلة الصحة والتعليم، الشيء الذي من شأنه أن يفجر نضالا شاملا يشمل أهم قطاعات الدولة (التعليم، الصحة، الجماعات المحلية، العدل، التكوين المهني، المالية...).

هكذا انطلق البرنامج النضالي لشغيلة الصحة في شهر فبراير كل نقابة على حدة، ثم بعد ذلك تأسس التنسيق النقابي المشكل من ثماني نقابات. اجتمعت النقابات الثمانية حول ملف مطلبي موحد من شقين: 1) الوضعية الاعتبارية لمهنيي- ات الصحة؛ و2) المطالب ذات الأثر المالي. كما سطر برنامجا نضاليا تصاعديا بدءا من إضراب ليومين وصولا إلى إضراب 5 أيام في الأسبوع مع مقاطعة البرامج الصحية والعمليات المبرمجة و التقارير... بالموازاة مع هذا الإضراب عن العمل كانت هناك وقفة أمام البرلمان ومسيرة وطنية بالرباط ووجهت بالقمع و الاعتقالات.

ملاحظات لابد منها :

لم تعقد مجالس وطنية تقرر في الملف المطلبي أو في البرنامج النضالي و مستقبله؛

البرنامج النضالي لم يشرك باقي أفراد شغيلة القطاع (عمال- ات النظافة والحراسة والمتعاقدين- ات...)، كما لم يرفع التنسيق مطالب خاصة بهذه الفئات كأنها غير موجودة بالقطاع. هذه الفئات خصوصا المتعاقدين كانت تكسر الإضراب بوعي أو غير وعي لأنها لم تشرك في الإضراب.

دامت المعركة النضالية تقريبا 5 أشهر، كان آخرها المسيرة الوطنية لـ 10 يوليوز 2024 والدعوة لإضراب مفتوح 5 أيام في الأسبوع. مباشرة بعدها جرت الدعوة للحوار مع النقابات الصحية، حيث رفض إمش الدعوة بمبرر أن الحوار يجب أن يكون مع وفد حكومي برئاسة رئيس الحكومة وليس مع وزير الصحة. نتج عن الحوار اتفاق بين وزارة الصحة وقيادات النقابات وُقع باسم ست نقابات حاضرة في الحوار، بينما رفضت النقابة المستقلة للأطباء التوقيع على الإتفاق. لكن تجدر الإشارة إلى أن القيادات الموقِّعة على الاتفاق والرافضة، لا فرق جوهري بينها، فكلها متفقة على الانخراط في تفعيل الإصلاحات الهيكلية للمنظومة الصحية، لكنها تختلف في حجم التنازل المادي (المطالب ذات الأثر المالي) الذي ستقدمه الحكومة مقابل ذلك.

2. ما هي مضامين الاتفاق؟

يتضمن الاتفاق نقطتين أساسيتين :

الوضعية الاعتبارية لمهني- ات الصحة؛

المطالب ذات الأثر المالي.

بالنسبة للوضعية الإعتبارية تضمنت 12 نقطة تمحورت بشكل أساسي حول «الحفاظ على صفة الموظف العمومي» و»أداء أجور الموظفين من الميزانية العامة للدولة».

يمكن القول أن تخويل صفة الموظف العمومي مجرد خدعة وتلاعب كلامي على اعتبار أن التوظيف العمومي ليس صفة بل علاقات شغل، أي مع من تربطك علاقات الشغل؟ هل مع الوزارة، كما هو مع نمط التشغيل القديم الذي أنهاه قانون 27 ماي 2021، أم مع المجموعات الصحية الترابية، التي منحها القانون المحدث لها صلاحية توظيف وتدبير المسار المهني لموظفيها؟ لقد تمكنت خدعة «إضفاء صفة الموظف العمومي» من خداع قسم من موظفي- ات التعليم أثناء حراكهم- هن الأخير، إذ أوهمت جزءا من المفروض عليهم- هم التعاقد أن تلك الصيغة تستجيب لمطلب الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، في الوقت الذي لا تزال علاقة الشغل تربطهم بالأكاديميات الجهوية وليس مع الوزارة. فهل سنسمح لنفس الخدعة بتضليل شغيلة الصحة؟ هذا ما نعمل لدرئه.

لا يمكن أن تقبل القيادات النقابية بإخراج الشغيلة الصحية من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية سنة 2021 وتقبل بالمجموعات الصحية الترابية والمساهمة في إعداد المراسيم، وفي نفس الوقت تطالب بالحفاظ على صفة الموظف العمومي. ففي المجموعات الصحية الترابية الموظَّف- ة في حالة قانونية ونظامية إزاء المجموعات الصحية الترابية وليس إزاء وزارة الصحة، كما كان معمولا به في النظام الأساسي لموظفي الوزارة لسنة 1967، المؤطَّر بقانون 1958. والإحالة إلى هذا الأخير لن يحافظ على نفس الوضعية النظامية، ما دام التوظيف قد انتقل من الوزارة مركزيا، إلى المجموعات الصحية الترابية جهويا.

3. في الورقة التقنية التي أصدرها التنسيق النقابي الوطني حديث عن ضمان حقوق مهنيي الصحة في إطار الوظيفة العمومية، هل ذلك صحيح؟

لا ليس صحيحا، كل ذلك في تقديري مجرد خدعة لطمأنة الشغيلة الصحية و تسهيل تمرير النصوص التنظيمية التي تكرس كونهم خارج النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

هناك سعي من قيادات نقابات القطاع لطمأنة مهنيي- ات الصحة بأن وضعيتهم- هن النظامية لم يطرأ عليها أي تغيير، وأن الترسانة القانونية الجديدة فضلا عن محضر الاتفاق الأخير، ستحافظ على صفة الموظف العمومي والمكتسبات المرتبطة به. ولكن الشغيلة حاليا لا يحتاجون إلى طمأنة بل إلى فتح أعينهم- هن على التخريب الكبير التي يشهده تشريع علاقات الشغل داخل قطاع الصحة (وهو نفس التخريب داخل كل قطاعات الوظيفة والإدارات العمومية). فنص القانون 39.21 بتاريخ 27 ماي 2021 واضح: «إضافة مهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام إلى الفئات التي لا تخضع لأحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وذلك حتى يتسنى إعداد نظام أساسي خاص بهم بموجب نص تشريعي، يحدد على الخصوص، الالتزامات المهنية لهذه الفئات

التتمة في الصفحة 07

حوار مع علي حموت نقابي بالنقابة الوطنية للصحة-كدش

تتمة ص 06

والحقوق التي تستفيد منها».

تنص المادة 18 من قانون الوظيفة الصحية على أن التوظيف يتم بناءا على حاجيات المجموعات الصحية الترابية من الموارد البشرية، وتفتح المادة 19 باب التشغيل بموجب عقود، أما القانون المحدث للمجموعات الصحية الترابية فيفصل في موضوع التوظيف والوضعيات القانونية والاعتبارية للموظفين... كل هذه الترسانة القانونية تبين أن علاقات الشغل الجديدة تربط مهني- ات القطاع بالمجموعات الصحية الترابية و ليس بالوزارة. بل حتى في محضر الاتفاق الموقع مع الوزارة في الشق المتعلق بالوضعية الاعتبارية تنص النقطة 8 على «اعتماد المبارة كآلية أساسية لتوظيف مهني الصحة بالمجموعات الصحية» أي أن التوظيف سيكون مع المجموعات الصحية وليس مع الوزارة.

4. ما حجم التنازلات المادية («المطالب ذات الأثر المالي»)، وهل هي استجابة فعلية لمطالب مهني الصحة؟

بعد أزيد من خمسة أشهر من الإضراب والاحتجاجات تعرض خلالها الشغيلة للقمع والاعتقالات، لم يكن محضر الاتفاق الموقع بين وزارة الصحة والتنسيق النقابي الوطني للمطالب ذات الأثر المالي (16 نقطة) جوابا فعليا على مطالب الشغيلة، بقدر ما شكل فتاتا ماليا (زيادة في الأجور و تحسين شروط الترقيات والتعويضات...)، جزء منها كان مقررا سلفا في الاتفاق المركزي أبريل 2024 بالإضافة لزيادة 500 درهم للأطر التمريضية و 200 درهم لفائدة الأطر الإدارية و التقنية تدرج في خانة التعويض عن الأخطار المهنية تصرف ابتداءا من فاتح يوليوز 2025. إنه تراجع عما كانت تطالب به النقابات (زيادة 1500 درهم صافية لفائدة هيئة الممرضين- ات وتقني- ات الصحة... و1200 درهم صافية لفائدة المساعدين- ات الإداريين- ات و المساعدون التقنيون...).

لا تعوض هذه الزيادات /»الفتات» المالي ما فرطت فيه القيادات النقابية من توظيف قار في ظل الصحة العمومية المجانية... و لا يناسب الارتفاع الصاروخي للأسعار خصوصا المواد الأساسية. وهنا تجب الإشارة أن مطلب الدفاع عن السلم المتحرك للأجور والأسعار غائب تماما في قاموس القيادات النقابية الصحية.

كما أن ما يسمى مَطالِبا ذات أثر مالي، تصب كلها في خانة «تحسين الدخل». والقيادات النقابية متفقة كلها على أن المدخل الوحيد لذلك هو الزيادة في الأجور والتعويضات والحوافز وتحسين شروط الترقي، وهو أمر صحيح لكنه آثاره زائلة، إذ لا يتمكن من مواكبة التضخم والتسليع العام للخدمات العمومية التي تقضم كل زيادة في الأجر (باعتراف تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد نفسه)، كما أن تلك الزيادات تحولت طيلة العقدين الماضيين إلى لقمة سائغة في أفواه البنوك وشركات العقار والسيارات وكافة أشكال التجهيز المموَّلة بالقروض.

5. هناك أطراف رفضت توقيع الاتفاق، الجامعة الوطنية للصحة إمش والنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام. ما مبررات رفضها؟

للتوضيح فالجامعة الوطنية للصحة- إ.م.ش قاطعت اجتماع الوزير مع النقابات الصحية بمبرر «عدم توفر الشروط الملائمة لعقد الاجتماع وفي مقدمتها اعتذار الحكومة ووزارة الصحة على القمع الذي تعرض له شغيلة الصحة يوم الأربعاء 10 يوليوز 2024 بالرباط. وبأن الاجتماع يجب أن يكون مع وفد حكومي وليس مع وزير الصحة، والاستجابة لمحضر 26 يناير2024 وجواب رئيس الحكومة على النقط الخلافية المتظمنة في هذا المحضر».

أما النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، فقد حضرت في اجتماعات الوزارة والتنسيق النقابي لكنها في الأخير رفضت مخرجات الاجتماع. وبالتالي انسحبت ورفضت التوقيع على محضر الاتفاق، بمبرر أن الحكومة رفضت كل التفاصيل القانونية التي جاءت في إطار التنسيق النقابي المتعلقة بالوضعية الاعتبارية والقانونية للشغيلة الصحية. وفي ما يخص المطالب ذات الأثر المالي اعتبرت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام أن الحكومة استجابت للمطالب المادية لجل الفئات ما عدا فئة الأطباء والصيادلة و جراحي الاسنان...

لكن المطلع على أدبيات كل القيادات النقابية (سواء التي وقعت أو تمنَّعت عن التوقيع) سيتأكد من أن تلك القيادات متفقة على جوهر سياسة الدولة في القطاع (كل القوانين المذكورة أعلاه والمهيكِلة لمنظومة الصحة)، لكنها تختلف على طرق تصريف تلك السياسة وحجم المقابل المادي الذي تطالب به. لذلك لن يكون لرفض التوقيع على المحضر من معنى إذا لم يصاحبه الرافضون للتوقيع بمطالب مجانية وعمومية خدمات الصحة، وفي نفس الوقت رفض كلي وجازم لتلك الترسانة القانونية.

6. ما موقع مطالب مثل مجانية الخدمات الصحية وعموميتها في الملفات المطلبية لنقابات القطاع؟

هناك غياب أو تغييب مطلب عمومية ومجانية الخدمات الصحية وذات جودة عالية، سواء في الملفات المطلبية للنقابات أو حتى في النقاشات الداخلية للنقابات أو في المفاوضات مع الوزارة، حيث نجد التركيز بشكل كبير في الملفات المطلبية على المطالب ذات الأثر المالي، كأنها تقايض بها التخلي عن الخدمات الصحية المجانية والعمومية وعن الوظيفة العمومية. لن يستقيم النضال من أجل توظيف قار دون النضال من أجل مجانية الخدمات الصحية والرفع من جودتها والقطع مع سياسة الخوصصة وتسليع الخدمات الصحية والشراكة مع القطاع الخاص.

كل الملفات المطلبية التي يجري التفاوض حولها لا تتضمن ولا إشارة إلى مطلبي مجانية وعمومية خدمات الصحة، وهذا ما كان على النقابات المُطالَبة به والدفاع عنه. ويبقى تغييب هذه المطالب قبولا بسياسة الدولة العامة في الصحة.

يبقى الدفاع الحازم عن الطابع المجاني والعمومي للصحة ورفض كل أشكال الخوصصة والشراكة قطاع عام قطاع خاص، هو السبيل الوحيد للحفاظ عن الطابع القار والعمومي لأنماط التشغيل وما يترتب عنه من حقوق (الأجور و التعويضات والترقيات والمعاش، وحتى باقي المطالب ذات الأثر المالي...). فتغير نمط تقديم الخدمة من دولة مقدِّمة للخدمات بشكل عمومي و»مجاني» إلى دولة تحصر دورها في تيسير سبل الاستفادة من تلك الخدمات الى جانب المؤسسات العمومية والجماعات الترابية كما جاء في دستور 2011، هو ما فتح السبيل لتغيير أنماط التشغيل.

إن التركيز على المطالب ذات الأثر المالي والوضعيات الإدارية والقانونية، وهي كلها ذات طابع فئوي وقطاعي، يحرِم نضال شغيلة الصحة من سند قوي، وهو السند الشعبي. فرفع مطلب مجانية وعمومية الخدمات الصحية من شأنه أن يشكل أرضية تلاقٍ نضالي مع كل شرائح الشعب، ويفتح أمامها باب الحصول على خدمات ذات جودة من قطاع عمومي، بدل انتظار صدقات الحماية الاجتماعية غير الدائمة والتي يستفيد منها القطاع الخاص أساسا. كما أن الدفاع عن السلم المتحرك للأسعار والأجور من شأنه أن يشكل أرضية تلاقٍ نضالي مع كافة مأجوري- ات البلد المنهَكةِ أجورهم- هن بالغلاء وخوصصة الخدمات.

بصدد "صفة الموظف العمومي"

بقلم، شادية الشريف

لا تنتصر الدولة بالقمع فقط، بل بالخداع والتضليل أيضا. في نهاية ديسمبر 2023 تمكنت الدولة من رد حراك التعليم على أعقابه، ملتجئة إلى حيلة، تعمل حاليا على استعمالها من أجل هزيمة نضال شغيلة الصحة: «الحفاظ على صفة الموظف العمومي».

المصيبة أن هذه الحيلة تنجح- دوما- بمساعدة من يُفترَض فيه أن يكون قيادة نضال الشغيلة؛ أي القيادات النقابية. ففي قطاع التعليم روجت تلك القيادات لـ«إضفاء صفة الموظف العمومي» لطمأنة قسم مهم من أجراء التعليم، وفي الصحة الأمر أفدح، إذ جعلته القيادات النقابية مطلبا.

عودة إلى السياق

في 21 يونيو 2013 عُقدت مناظرة الصخيرات حول «المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية»، انتقد المشاركون- ات فيها "الدولة الموظِّفة" مطالبين- ات بتعويضها بـ«الدولة المخطِّطة»، وهذا بدوره ليس إلا تنفيذا لمبدأ التفريع الوارد في الفصل 140 من الدستور. في سنة 2017 صدر تقرير عن البنك الدولي، ورد فيه: «ينبغي أن يطلق المغرب بحزم عملية الجهوية الموسعة النسقية وإلغاء الطابع المركزي عبر النقل الحقيقي والتدريجي لسلطات صنع القرار، والموارد والإمكانيات المطابقة للمستويات الترابية المناسبة... وتعزيز الوظيفة العمومية المحلية فرصة فريدة لإعادة النظر في وضعية الوظيفة العمومية لتتناسب مع متطلبات الممارسات الفضلى في مجالات التدبير الحديث والحكامة الجيدة».

بدأت المراجعة الشاملة تلك في قطاع التعليم منذ سنة 2015، حيث انطلقت حوارات موضوعاتية بين الوزارة والقيادات النقابية من أجل إصدار «النظام الأساسي لمهن التربية والتكوين». وفي نوفمبر 2016 بدأت أول موجة توظيف واسعة بموجب عقود، أي خارج النظام الأساسي لموظفي- ات وزارة التربية الوطنية لسنة 2003. وفي 26 ديسمبر -2023 وبعد حراك كبير- توافقت الوزارة والقيادات النقابية على إصدار نظام أساسي جديد (النظام الأساسي لموظفي- ات قطاع التربية الوطنية)، أُلغِيَ بموجبه النظام الأساسي القديم (2003)، وأُدمج فيه النظاميون- ات إلى جانب المفروض عليهم- هن التعاقد/ «أطر الأكاديميات».

بتاريخ 13 يوليوز 2021، صادق مجلس المستشارين، الذي يضم تمثيلية الشغيلة، على القانون 39.21، الذي عدَّل المادة 4 من ظهير سنة 1958، لإضافة «مهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام إلى الفئات التي لا تطبَّق عليها أحكام هذا الظهير الشريف، وذلك حتى يتسنى إعداد نظام أساسي خاص بهم...»، وقبل ذلك، في 8 يوليوز 2021 صودق على نفس القانون بمجلس النواب. وفي عرض وزير الصحة أثناء تقديم القانون للتصويت أمام مجلس المستشارين أشار إلى أن «الغاية الأساسية من هذا الإصلاح تكمن في إحداث وظيفة عمومية صحية. ولضمان ذلك عدَّد الوزير مرتكزات ضمنها «اعتماد التدبير الجهوي للموارد البشرية». وفي 26 يوليوز 2023 صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية، وردت فيه الصيغة كالتالي: «الفصل 4 (الفقرة الأولى): يطبَّق هذا النظام الأساسي على... إلا أنه لا يُطبَّق على رجال القضاء والعسكريين التابعين للقوات المسلحة الملكية ومهنيي الصحة، ولا على هيئة المتصرفين بوزارة الداخلية».

منذ ذلك التاريخ إذن أصبح مهنيو- ات الصحة خارج الوظيفة العمومية، وما كل التأكيدات الصادرة حاليا، سواء عن الدولة أو عن القيادات النقابية بخصوص الحفاظ على صفة الموظف العمومي، إلا تغطية لشمس الواقع بغربال الخدع الكلامية.

التشريع/ القانون: مرآة عاكسة للواقع

تعتقد أقسام واسعة من الشغيلة، أن للقوانين مفعول السحر الضامن لحقوقها. لكن الواقع الأكيد أن القوانين (قوانين الشغل هنا) لا تعكس إلا ميزان القوى القائم في المجتمع؛ بين الرأسماليين ودولتهم من جهة أولى، والشغيلة وتنظيمات نضالهم- هن من جهة ثانية. والطرف الأقوى هو الذي يستأثر بصلاحية التشريع، بينما الطرف الأضعف يصارع ليُضمِّنها ما يستطيع من مكاسب، لا يحافظ عليها إلا بقوة النضال، وليس بمحض وجودها في وثيقة قانونية، والبرهان الأسطع هنا هو «مدونة الشغل» و«جهاز تفتيش الشغل» الذي لا يطبَّق رغم أنه قانون.

استطاعت الدولة منذ أكثر من عقدين فتح قطاعي الصحة والتعليم أمام الاستثمار الخاص، وقد أدى ذلك إلى تغير جذري في نمط تقديم تلك الخدمتين (وغيرها)؛ حيث غلب القطاعُ الخاص القطاعَ العام وساد الأداء المالي مقابل تلك الخدمات، خصوصا في قطاع الصحة. هذا التغير الجذري في نمط تقديم الخدمة، ترتب عنه تغير آخر على صعيد تشريعات تشغيل/ توظيف مُقدِّمي- ات تلك الخدمات: شغيلة الصحة والتعليم وباقي الخدمات العمومية والاجتماعية.

لا تخفي الدولة ذلك في وثائقها. ورد في مذكرة تقديم مشروع القانون 39.21 ما يلي: «إن الإطار القانوني الحالي لمهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام لا يُسعف في تجسيد هذا التحول الذي تعرفه المنظومة الصحية، مما يجعل مراجعة هذا الإطار من بين أهم التدابير اللازم اتخاذها لإصلاح المنظومة المذكورة». والمقصود بـ«التحول الذي تعرفه المنظومة الصحية» طبعا هو التسليع المعمَّم لخدماتها واستهداف الأقسام الأفقر غير القادرة على الأداء بحماية اجتماعية.

لا يضمن القانون إلا ما تضمنه القوة الواقعية. وما دامت الدولة هي الأقوى فإن أي استناد على

التتمة في الصفحة 09

بصدد "صفة الموظف العمومي"

تتمة ص 08

بقلم، شادية الشريف

ترسانتها القانونية، سيخدم أغراضها لا محالة، وليس مطالب الشغيلة.

تمكنت الدولة بعد إخراج موظفي الصحة من الوظيفة العمومية سنة 2021، من إصدار القانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية والقانون رقم 22.08 بإحداث المجموعات الصحية الترابية. ويضمن هذين القانونين تطبيق علاقة الشغل/ التوظيف الجديدة: جهويا مع المجموعات الصحية الترابية، وليس مركزيا مع الوزارة، كما كان الأمر في إطار النظام الأساسي لسنة 1967. تماما كما وقع في قطاع التعليم إذ أقر النظام الأساسي الجديد علاقة الشغل/ التوظيف جهويا مع الأكاديميات الجهوية، وليس مركزيا مع وزارة التربية الوطنية، كما كان الأمر في إطار النظام الأساسي لسنة 2003.

قانون المجموعات الصحية الترابية واضح في هذا المضمار، إذ أشارت مادته 21 إلى ما يلي: «تحل عبارة «المجموعات الصحية الترابية المعنية» محل عبارتي «الإدارة» أو «السلطة الحكومية المختصة».

ما موقع "الحفاظ على صفة الموظف العمومي" إذن؟

رغم وضوح النصوص القانونية إلا أن قياداتنا النقابية تصر على طمأنة الشغيلة، أو بلغة صريحة الإسهام في تضليل الشغيلة. وسنورد هنا تصريحين:

الأول- قطاع التعليم: حسن الحيموتي (نائب الكاتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي): «جميع الموظفين، جميع الشغيلة التعليمية، تُعتبر موظفا عموميا... والمفروض عليهم التعاقد تقريبا أصبحوا موظفين عموميين».

الثاني- قطاع الصحة: مصطفى الشناوي (الكاتب العام للنقابة الوطني للصحة- كدش): «ليس هناك أبدا أي استثناء من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والفصل 4 من هذا النظام ‹SGFP› يؤكد ذلك، وقد أوضحنا هذا مرارا».

سنركز هنا على تصريح مصطفى الشناوي، الذي قال بأن توضيحاته جاءت ردا على ما أسماه «مغالطات رائجة حول الوضعية القانونية والإدارية والوظيفية لمهنيي الصحة وحقيقة نزع صفة موظف التي تثير مخاوف الأطر الصحية».

أول ما ينبغي توضيحه هو أن الوظيفة العمومية هي علاقة شغل وليست صفة تُطلق على الموظفين- ات. في النظام الأساسي القديم 2 فبراير 1967 في إطار نظام 1958، كانت علاقة الشغل تربط مهنيي- ات الصحة مع وزارة الصحة العمومية. يقول الفصل 1 من نظام 1967: «يتكون موظفو وزارة الصحة العمومية من الأسلاك التقنية والإدارية التالية...»، وبعد جردها يضيف الفصل 1: «يُعلَن بقرار لوزير الصحة العمومية عن التعيينات والترقيات في الدرجة والرتبة المتعلقة بهؤلاء الموظفين».

هل حافظ القانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية، على نفس علاقة الشغل؟ لنقرأ مادته الأولى: «يحدد هذا القانون الضمانات الأساسية الممنوحة لمهنيي الصحة العاملين بالمجموعات الصحية الترابية».

لا يتعلق الأمر إذن بـ»صفة»، بل بعلاقة شغل تعرضت لتغيير كلي وجذري: الانتقال من نمط التوظيف القديم (مركزيا مع الوزارة) إلى نمط توظيف جديد (جهويا مع المجموعات الصحية الترابية). ليس الأمر إذن بمغالطة، بل بواقع يقره القانون/ التشريع.

إن «الحفاظ على صفة الموظف العمومي» لا تعني شيئا هنا، سوى التضليل. فالموظف-ة بناء على الفصل 3 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية (1958) يكون: «في حالة قانونية ونظامية إزاء الإدارة»، و»الإدارة» حسب النظام الأساسي لسنة 1967 هي «وزارة الصحة العمومية»، بينما العكس مع قانون الوظيفة الصحية، حيث تحيل «الإدارة» على «المجموعات الصحية الترابية»، التي ستحل محل «الإدارة» و»السلطة الحكومية المختصة» حسب المادة 21 من قانون المجموعات الصحية الترابية.

صرح مصطفى الشناوي: «كل هذه الأنظمة الأساسية الخاصة بكل فئات مهنيي الصحة المطبقة عليهم، تتضمن كلها في بناءاتها الأولى إحالة صريحة على مقتضيات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بصيغة: بناء على الظهير الشريف رقم 1-58-008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما تم تغييره وتتميمه». لكن هذا غير صحيح، إذ لم تَرِد الإحالة على النظام الأساسي لسنة 1958 (حتى بالتلميح، فبالأحرى بالإحالة الصريحة) في ديباجة القانون 22.08 المحدث للمجموعات الصحية الترابية ولا في ديباجة القانون 22.09 المتعلق بالوظيفة الصحية.

وحتى إذا ما استدركت الدولة الأمر، وضمَّنت نظام الوظيفة الصحية وقانون المجوعات الصحية الترابية إحالة إلى نظام 1958، كما حدث مع الصيغة الأخيرة من النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية، فإن تلك الإحالة لن يترتب عنها أي شيء في علاقة الشغل/ التوظيف الجديدة، بل سيكون الأمر مجرد خدعة إضافية.

إن عبارة «وفق التشريع الجاري به العمل» الواردة في المادة 2 من القانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية، لا علاقة لها إطلاقا بالنظام الأساسي لسنة 1958، بل بـ»القانون 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات- 2011» وبـ»القانون المنظم للمالية- 2015» وبـ»مرسوم اللاتمركز الإداري- ديسمبر 2018». وهي ترسانة قانونية جاءت في سياق المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، بما يضفي الطابع التشريعي على التوظيف الجهوي وما يوازيه من آليات فرط الاستغلال يُطلَق عليها «آليات حديثة لتدبير الموارد البشرية».

لا وزن لـ»صفة الموظف العمومي» عند الحديث عن الضمانات الوظيفية، أو بالتعبير الدقيق عن علاقة الشغل. فالقانون الجنائي مثلا يعرف الموضف العمومي في فصله 224 كما يلي: «يُعَدُّ موظفا عموميا في تطبيق أحكام التشريع الجنائي، كل شخص كيفما كانت صفته، يُعهد إليه في حدود معينة، بمباشرة وظيفته أو مهمة ولو مؤقتة، بأجر أو بدون أجر، ويساهم في خدمة الدولة، أو المصالح العمومية، أو الهيئات البلدية، أو المؤسسات العمومية، أو مصلحة ذات نفع عام». هكذا فصفة «موظف عمومي» فضفاضة إلى حدود يمكن أن تشمل كل من يشتغل داخل مؤسسات الدولة، كيفما كانت علاقة الشغل ومن تربطه معه.

هذا النقاش مغلوط من أساسه، لكنه يقصي أقساما مهما من الشغيلة. فقسم من شغيلة قطاع الصحة يشتغل مع القطاع الخاص (المصحات الخاصة)، وقسم آخر يشتغل داخل القطاع العمومي، ولكن مع شركات خاصة (عمال وعاملات الحراسة والنظافة والطبخ... إلخ). وهؤلاء غير معنيين- ات نهائيا بوهم مكتسب «الحفاظ على صفة الموظف العمومي».

كيف فسر الشناوي تعديل الفصل 4 من نظام 1958؟

تَغيُّر علاقة الشغل هذه هي ما يتهرب منه قادتنا النقابيون، وينصرفون إلى تلاعب كلامي وحيل بلاغية لتغطية التغير في علاقة الشغل تلك.

صرح مطصفى الشناوي قائلا إن الفصل 4 «واضح جدا وليس هناك أي استثناء من الوظيفة العمومية"، مبرزا أن "المعنى من إدخال مهنيي الصحة في هذا الفصل هو تجسيد الاعتراف بخصوصية مهنيي الصحة وقطاع الصحة بمنحهم مقتضيات إضافية خاصة وتحفيزات إضافية مختلفة على غرار الموظفين الذين أدخلونا معهم في الفصل 4». لا ندري

التتمة في الصفحة 10

بصدد "صفة الموظف العمومي"

بقلم، شادية الشريف

تتمة ص 09

كيف جرت ترجمة «عبارة «لا تطبَّق أحكام هذا الظهير الشريف» إلى «ليس هناك استثناء»!

وتساءل الشناوي: «أين قرأ من يدعون ذلك كلمة استثناء وإخراجنا من الوظيفة العمومية؟».

إن كلام الدولة (كما ورد على لسان وزير الصحة) واضح ولا غبار عليه: «يهدف مشروع هذا القانون إلى تتميم الفصل 4 من الظهير الشريف المذكور، بإضافة مهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام إلى الفئات التي لا تطبق عليها أحكام هذا الظهير الشريف»، وهو ما ورد في نص القانون كما صدر في الجريدة الرسمية. فمن سيصدق الشغيلةُ إذن، الدولة؟ أم قيادي نقابي يسعى إلى طمأنة الشغيلة بأن لا شيء تغير في وضعيتم- هن النظامية؟ ليس للأمر إذن علاقة ب»الاعتراف بخصوصية مهنيي الصحة وقطاع الصحة»، كما ورد في كلام الشناوي، فنفس الهجوم طُبِّق في قطاع التعليم، وسيشمل كل الوظيفة والإدارات العمومية: إرساء الوظيفة الجهوية وكل ما تنطوي عليه من «أساليب تدبير حديثة للموارد البشرية».

ما يُغفله الشناوي أن «الاعتراف بخصوصية مهنيي- ات الصحة وقطاع الصحة»، لا يعني تمتيعهم- هن بحقوق إضافية، بل حرمانهم- هن من الضمانات الواردة في نظام 1958، الذي لم يعد يتلاءم مع الواقع الجديد للمنظومة الصحية، وضِمنَه ما ورد في تقديم وزير الصحة للقانون 39.21 أمام مجلس المستشارين: «اعتماد التدبير الجهوي للموارد البشرية».

لتبرير تعديل الفصل 4 قال الوزير أيضا: «حتى يتسنى إعداد نظام أساسي خاص بهم بموجب نص تشريعي، يحدد على، الخصوص، الضمانات الأساسية الممنوحة لهم والواجبات الملقاة عليهم، بما يتلاءم وخصوصيات المهام التي يضطلعون بها داخل المنظومة الصحية وطبيعة التحديات والمخاطر التي تواجههم».

لقد نقل مصطفى الشناوي كلمة «الخصوصيات» نقلا من كلام الوزير، دون أدنى تمحيص نقدي. فـ»الخصوصيات» هنا هي معول لتبرير التخلي عن علاقة الشغل/ التوظيف القديمة (مركزيا مع الوزارة) وتعويضها بعلاقة الشغل/ التوظيف الجديدة (جهويا مع المجموعات الصحية الترابية).

في كلام آخر للشناوي ورد ما يلي: «إذا أصبحنا حسب الفهم الخاطئ للفصل بأننا لم نبق موظفين عموميين، فإن رجال القضاء وموظفي الداخلية والأمن والشرطة والقياد و... هم كذلك ليسوا الآن بالموظفين العموميين بل شيء آخر لا يعلمه إلا الله وربما من يفكر هكذا». لكن كما يقال «لا قياس مع وجود فارق». فرجال القضاء وموظفو الداخلية والأمن والشرطة والقياد، هم جزء من جهاز الدولة ومِلاكِها السياسي الذي يضمن الاستقرار السياسي. كما أن تلك الفئات هي مستثناةٌ من النظام الأساسي للوظيفة العمومية منذ إقراره سنة 1958، ولم يجرِ حذفها منه كما وقع حاليا لمهنيي- ات الصحة. وواهم من يضع شغيلة الصحة والتعليم في نفس الكفة مع الأولين. تعمل الدولة دوما على تحسين ظروف جهازها القمعي والإداري (ضمانات وظيفية وأجور وترقيات)، دون حتى حاجة إلى مطالبة هؤلاء بذلك، إذ هم محرومون من حق الانتماء النقابي. لذلك فـ»مغالطة» كبيرة الاستناد إلى هذه الحجة.

ماذا حققت الخصوصيات لمهنيي- ات الصحة ؟

لا ضير إذن من مواكبة منطق الدولة وتبرير مصطفى الشناوي المتعلق ب»الخصوصيات»، التي ستضمن- حسب تصريح الشناوي- «استفادتنا من أمور إضافية في إطار خصوصية قطاع الصحة وخصوصية المهن الصحية». ما هي إذن هذه الأمور الإضافية؟ لنقرأ «التشريع الجاري به العمل» لنتعرف عليها:

في ما يخص طريقة/ نمط التوظيف

في السابق كان التوظيف يتم مع وزارة الصحة العمومية بمباريات مركزية. فهل حافظ التشريع الجديد على هذا المكسب أم تراجع عنه؟

بمقتضى المادة 18 من قانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية: «يتم توظيف مهنيي الصحة، بناء على حاجيات المجموعات الصحية الترابية من الموارد البشرية».

أما قانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، فواضح في ما يخص التوظيف. إذ تنص مادته 15 على أن «مهنيي الصحة يتم توظيفهم طبقا للنظام الأساسي للمجموعة»، كما تنص على نقل الموظفين- ات القدامى إلى المجموعات. يبدو إذن، أن «الخصوصيات» و»الاستثناء» تعني القضاء على نمط التوظيف القديم (مركزيا مع الوزارة) وتعويضه بنمط توظيف جديد (جهويا مع المجموعات الصحية الترابية). فهل هذه هي «الأمور الإضافية في إطار خصوصية قطاع الصحة...»، كما صرح الشناوي؟

أدخل قانون الوظيفة الصحية أيضا «التوظيف بموجب عقود، لمدة محددة قابلة للتجديد» [المادة 19]. فهل هذه الصيغة من التوظيف التي أثارت رفضا ونضالا عارما في قطاع التعليم العمومي، هي من «الأمور الإضافية في إطار خصوصية قطاع الصحة»؟

الأجور

نص قانون الوظيفة الصحية في مادته 7 على ما يلي: «يستفيد مهنيو الصحة من أجرة تتكون من جزء ثابت يشتمل على المرتب والتعويضات المخولة لهم بموجب الأنظمة الأساسية الخاصة المطبقة عليهم، وجزء متغير يخول، وفق المبالغ والشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي، على أساس الأعمال المهنية المنجزة».

إن تقسيم الأجر إلى قسم ثابت وآخر متغير، من توصيات مكاتب الدراسات والبنك الدولي، وهي آلية للتحكم في كتلة الأجور. إذ ستتضاءل نسبة الأجر الثابت من الكتلة الأجرية، بينما ستتضخم نسبة الأجر المتغير، الذي ربطته المادة 7 ب»الأعمال المهنية المنجَزة». وهي طريقة مجرَّبة بنجاح في القطاع الخاص (العمل بالأهداف les objectifs)، ويجري نقلها نقلا إلى الوظيفة والإدارات العمومية. فهل هذا أيضا يدخل ضمن «الأمور الإضافية في إطار خصوصية قطاع الصحة»؟

الترقيات

ربط قانون الوظيفة الصحية ترقية مهنيي- الصحة بالمردودية، إلى جانب الأقدمية. نصت المادة 20 على ما يلي: «يخضع مهنيو الصحة لتقييم دوري للأداء وفق مبادئ الشفافية والموضوعية والحياد وعدم التمييز. تعتمد نتائج هذا التقييم في التحفيز والتكوين»، وأضافت المادة 21: «تتم الترقية بصفة منتظمة بناء على شبكة معايير موضوعية تحدد في الأنظمة الأساسية الخاصة المشار إليها في المادة 2 أعلاه، ونتائج التقييم المشار إليها في المادة 20 أعلاه والأقدمية». وهي طريقة للتحكم في الترقية، لتفادي ما نبه إليه تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الوظيفة العمومية سنة 2017، من «ترقية تلقائية وسريعة» تضخم كتلة الأجور.

وكما وقع مع الأجر الثابت والأجر المتغير، ستتقلص حصة الأقدمية في احتساب معايير الترقية، بينما ستتضخم حصة معايير المردودية والاستحقاق. فهل هذه ضمن «الأمور الإضافية في إطار خصوصية قطاع الصحة»؟

يبدو أن بوصلة قياداتنا النقابية أصيبت بعطل بالغ إلى حد أصبح فيه مستحيلا التمييزُ بين المكاسب/ «الأمور الإضافية» وبين الهجمات والإجهاز على الحقوق.

وهمُ سند الضمانات القانونية

الضمانات القانونية وهم صارخ. بدَّدت تنسيقية المفروض عليهم- هن التقاعد جهودا هائلة في نقاش قانوني، وأسست لذلك الغرض

التتمة في الصفحة 11

بصدد "صفة الموظف العمومي"

تتمة ص 10

بقلم، شادية الشريف

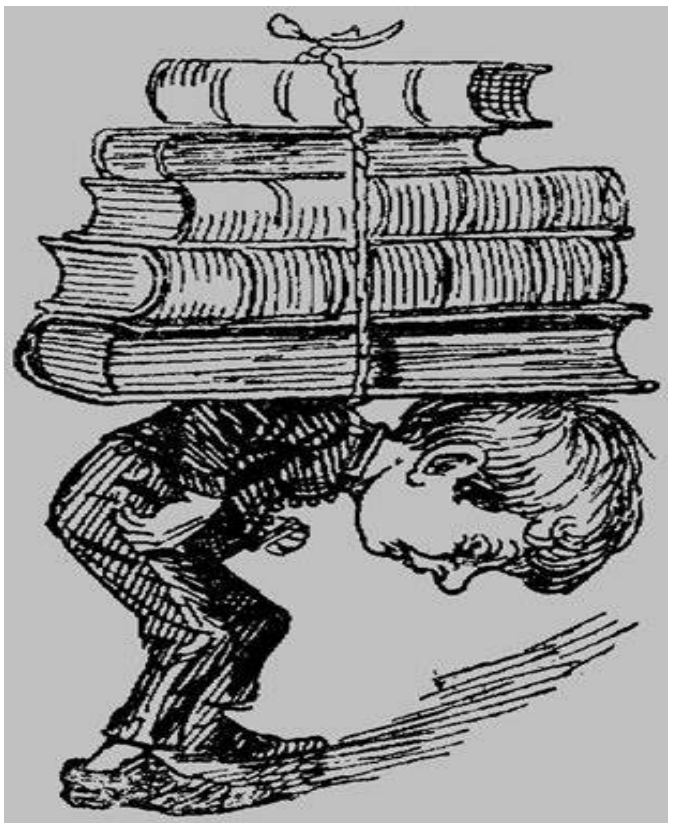

«اللجنة القانونية». ومرة أخرى، بدل استنتاج قيادات نقابات الصحة درس ذلك وتتفاداه، ها هي تُوقِعُ شغيلةَ الصحة في نفس الفخ. إذ طالبت قيادات نقابات القطاع بالاعتماد على الدستور وجعل القانون التنظيمي للمالية من البناءات الأساسية للنصوص التطبيقية، رغم أن الدستور هو الذي شرَّع مبدأ «التفريع» الذي منح صلاحيات التوظيف للجماعات الترابية والجهات، والقانون التنظيمي للمالية الذي يعتبر آلية أساسية لتطبيق سياسة التقشف التي نص عليها الفص 77 من الدستور.

يستطيع نضال الشغيلة تضمين القوانين بعضا من حقوقها، ولكن نقطة الاستناد هو نضال الشغيلة ذاته، وليس نص القانون. إلا أن نضال الشغيلة هذا يجري كبحه- وحتى هزمه- بواسطة «الشراكة الاجتماعية» و«الحوار الاجتماعي» و«الالتزام بالسلم الاجتماعي»، من طرف قيادات نقابية تعلن انخراطها في «الإصلاحات الهيكلية»، هذه الإصلاحات التي تقوض المكاسب السابقة، وتقلص إمكان انتزاع مكاسب لاحقة.

السند الوحيد: الدفاع عن مجانية وعمومية الصحة

القانون مرآة الواقع. غيرت الدولة تشريعات الشغل/ التوظيف لأنها ألحقت تغيرا جذريا بنمط تقديم خدمة الصحة (وغيرها من الخدمات). أدى انتقال الدولة من دور مقدِّم الخدمة الوحيد، إلى مساهم فقط إلى جانب أطراف أخرى (القطاع الخاص أساسا)، إلى تغير نمط التوظيف. قسم مهم من شغيلة الصحة تربطها علاقة الشغل مع القطاع الخاص (المصحات الخاصة المحلية والأجنبية)، والقسم المشتغل مع القطاع العام، فوضت الدولة صلاحية توظيفه و«تدبير مساره المهني» للمجموعات الصحية الترابية، وأقسام أخرى تشتغل داخل القطاع العمومي ولكن مع شركات خاصة (التدبير المفوض لخدمات الحراسة والنظافة... إلخ).

كما أسهم تطبيق الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري في تفكيك تشريعات الشغل القديمة، التي كانت تربط موظفي الدولة بعلاقة شغل مع هيئات الدولة المركزية، فأصبحت حاليا تربطها مع الإدارات اللاممركزة والمؤسسات العمومية ذات الشخصية الاعتبارية والمستقلة ماليا وإداريا (كما هو شأن المجموعات الترابية الصحية).

ليست الجهوية والاتمركز الإداري محضَ هياكل للتدبير الإداري، بل الوعاء التنظيمي المفضل لدى الدولة (ووراءها الرأسماليون المحليون والأجانب والمؤسسات المالية الدولية) لتسريع السياسات النيوليبرالية (تسليع الخدمات العمومية والاجتماعية، الأداء/ استرداد التكاليف، تشجيع القطاع الخاص، التدبير المفوض، شراكة قطاع عام- قطاع خاص... إلخ). كما تشكل تلك الجهوية واللاتمركز الإداري الأداة الفضلى لنقل علاقات الشغل القائمة في القطاع الخاص إلى القطاع العمومي، أو ما يُطلَق عليه «الممارسات الفضلى في مجال التدبير الحديث والحكامة الجيدة»، وهو ما ورد بالحرف في تقرير البنك الدولي (2017): «تعزيز الوظيفة العمومية المحلية فرصة فريدة لإعادة النظر في وضعية الوظيفة العمومية لتتناسب مع متطلبات الممارسات الفضلى في مجالات التدبير الحديث والحكامة الجيدة».

كما من شأن أشكال التوظيف الجديدة (التوظيف الجهوي) أن يدمر وحدة الشغيلة. فتعدد المشغِّلين (المجموعات الصحية الترابية، الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين)، عَكْسَ المشغل الواحد (الدولة)، وتعدد الأنظمة الأساسية (الأنظمة الأساسية للمجموعات الصحية الترابية) بدل نظام أساسي واحد وموحِّد، ستُفقِد مهنيي- ات الصحة القدرة التفاوضية الجماعية التي كان يتيحها نمط التوظيف القديم (مركزيا مع الوزارة)، وسيحل محلها التفاوض جهويا والنضال جهويا والانخراط النقابي جهويا.

لن تستقيم المطالبة بمكاسب الوظيفة العمومية السابقة، وأساسُ تلك المكاسب قد جرى تخريبه؛ ذلك الأساس هو مجانية وعمومية الخدمات. إن أساس الحفاظ على علاقات الشغل/ التوظيف القارة هو نمط تقديم الخدمات نفسها. وبدون الدفاع عن عمومية ومجانية خدمات الصحة والتعليم (وغيرها) لا يمكن الحفاظ على مكاسب الوظيفة العمومية السابقة، بل سيُفتَح باب جحيم الاستغلال على مصراعيه أمام ما تسميه الدولة «آليات حديثة لتدبير الموارد البشرية»، وهي آليات اعتصار أكبر للأداء والعمل، مقابل أقلِّ حقوق (أجور وتعويضات وحوافز وترقيات) غير دائمة وغير معممة، إذ يُربَط قسمها الأهم (المتغير) بالاستحقاق والمردودية.

للأسف، ولحدود اللحظة، لا وجود لمطلب مجانية وعمومية خدمات الصحة، في الملفات المطلبية المتفاوَض حولها بين الوزارة وقيادات نقابات قطاع الصحة. رغم أن هذا المطلب (مجانية الخدمات العمومية والاجتماعية) من شأنه أن يكون أرضية التقاء مطلبي بين شغيلة الوظيفة العمومية وباقي شرائح الشعب، التي تكسب الدولة ولاءَها عبر صدقات الحماية الاجتماعية، هي بدورها دعم محدود ومستهدف.

تقع تشريعات الشغل كلها (سواء في القطاع الخاص- مدونة الشغل، أو في المؤسسات والمقاولات العمومية والوظيفة والإدارات العمومية- الأنظمة الأساسية) في وجه مدفع تفكيك علاقات الشغل القارة. وتشكل بذلك أرضية مثلى لالتقاء نضالي بين مجمل شغيلة البلد، سواء في القطاع الخاص أو العمومي، من أجل الدفاع على شغل قار ضامن للكرامة.

ومن شأن الالتقاء النضالي بين كل شغيلة البلد من جهة وبينهم- هن وبين شرائح الشعب، من أجل خدمات عمومية مجانية ومن أجل الشغل القار، أن يُسهِم في معالجة سرطان الفئوية والقطاعية الذي عاث فسادا في نضال الشغيلة، ويُطلق دينامية نضالٍ تتجه إلى إضراب عام عمالي وشعبي، يستهدف مجمل السياسة النيوليبرالية للدولة والرأسماليين، بدل مطالبة كل فئة أو قطاع بما يخفف عنهما وقعَ تلك السياسة، أو ما يسمى «المطالب ذات الأثر المالي».

[1] – 2017، مجموعة البنك الدولي، "مذكرة اقتصادية قطرية: المغرب في أفق 2040- الإستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي".

[2] – 13 يوليو 2021، "عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام الجلسة العامة بمجلس المستشارين".

[3] – 20-07-2018، https://www.al-mounadila.info/archives/6578.

[4] – 28- 12- 2024، https://tinyurl.com/vh2ja8c4.

[5] – 29-07-2024، https://madar21.com/264693.html.

[6] – للتفصيل انظر- ي : 26-07-2024، https://www.almounadila.info/ar-chives/18474.

معركة شغيلة طوب فوراج (شركة مناولة لدى مجموعة مناجم – مدى) في منجم بوازار تسير لاستكمال شهر

بقلم، محمد أمين الجباري

وحدةٌ وصمودٌ تشبثاً بحقوقهم ومطالبهم العادلة والمشروعة، وتضامن عمالي ما يزال في بدايته...

- للأسبوع الثالث على التوالي، نضال عمال شركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage) بمنجم بوازار بجماعة وسلسات، إقليم ورزازات، مستمر منذ يوم الاثنين 15 يوليوز 2024، ودخلوا اضرابا مفتوحا منذ يوم الاثنين 22 يوليوز 2024

للاطلاع على التقرير الأول:

[https://www.almounadila.info/archives/22353]

وحدة، صمود، ونضال مستمر لصيانة المكتسبات وانتزاع المطالب...

إلى غاية يوم الأحد 04 غشت 2024، وبكل عزمٍ وإصرارٍ، ووحدة وتضامن، ورغم الظروف المناخية القاسية، حيث موجة حر شبه متصلة بالمنطقة، خلال هذه الفترة، يواصل عمال شركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage) بمنجم بوازار (قرب تازناخت) بجماعة وسلسات، إقليم ورزازات، نضالهم الذي انطلق منذ يوم الاثنين 15 يوليوز 2024 بسلسلة إضرابات متتالية، طيلة الأسبوع الأول، مصحوبة بوقفات احتجاجية واعتصامات أمام إدارة شركة «تيفنوت تيغانيمين» (CTT)، وكذا مسيرات أمام ساحتها.

(للإشارة: «تيفنوتتيغانيمين» (CTT) هي الشركة الأم المستغلة للمنجم، وتابعة بدورها لمجموعة شركة «مناجم» (MANAGEM)).

وذلك احتجاجا على عدم أدائهم أجورهم، وهضم حقوقهم، والتراجع على بعض مكاسبهم، ومحاولة استبدالهم بعمال آخرين (تسريحهم)، والاستخفاف بمطالبهم العادلة والمشروعة، وأهمها:

- **تسوية أجورهم**: لم يتلقى العمال أجرة شهر يونيو 2024، ما جعلهم اليوم بدون أجور منذ شهرين، مما تسبب في تأزيم أوضاعهم وأوضاع أسرهم المادية والاجتماعية، لا سيما خلال هذه الفترة لتزامنها مع فترة عيد الأضحى، والعطلة الصيفية...
- **تسوية مستحقات منحة الأقدمية؛**
- **تسوية منحة عاشوراء؛**
- **ضد حرمان الأبناء في المخيم الصيفي**: تم إلغاء التخييم لأبنائهم وعدم الاستفادة منه، بعد أن كان مكسبا.
- **تمتيع العمال بالتغطية الصحية؛**
- **تسوية باقي الملفات العالقة؛**
- **تحسين ظروف العمل**، وبمقدمتها **توفير شروط الصحة والسلامة المهنية** بما يضمن السلامة من مخاطر الشغل والأمراض المهنية...

إنها ليست سوى تلك الحقوق والمطالب الأولية والبسيطة للعاملات والعمال المنصوص عليها في تشريعات الشغل (مدونة الشغل، مراسيم، قانون السلامة بالمناجم...)، ومفترض ألَّا يضطر العمال للنضال من أجل نيلها، لكن على قلتها وعلاتها، ورغم عدم كلفتها وتأثيرها على الأرباح، يرفض المشغِّلون تمتيع العمال بها.

وأمام تجاهل احتجاجاتهم، وعدم الاستجابة لمطالبهم، قرر العمال الدخول في إضراب مفتوح منذ يوم الاثنين 22 يوليوز 2024، مصحوب باعتصامات ووقفات احتجاجية يومية أمام مقر إدارة الشركة «تيفنوتتيغانيمين»(CTT)، ومسيرات يومية بساحتها بالمنجم، خلال كل يوم من أيام الإضراب.

ولغاية اليوم، لايزال العمال يواصلون

التتمة في الصفحة 13

معركة شغيلة طوب فوراج (شركة مناولة لدى مجموعة مناجم – مدى) في منجم بوازار تسير لاستكمال شهر

تتمة ص 12

بقلم، محمد أمين الجباري

إضرابهم المفتوح هذا نظرا لغياب أية استجابة جدية لمطالبهم العادلة والمشروعة من طرف المشغلين.

المعركة أنهت أسبوعها الثالث، ودخلت أسبوعها الرابع:
- تضامن عمالي لايزال أوليا ينبغي تطوير أشكاله...

منذ انطلاق المعركة النضالية لعمال شركة المناولة «طوب فوراج»(Top Forage) بمنجم بوازار، والبالغ عددهم 254 عاملا، يوم الاثنين 15 يوليوز 2024، سارعت عدة إطارات مناضلة إلى التضامن، وفك العزلة، والحصار الإعلامي عن المعركة.

- أولها، الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل بورزازات، حيث قام بزيارة تضامنية إلى معتصم العمال، رافقه فيها عدد من أعضاء المكاتب بالاتحاد، يوم الأربعاء 17 يوليوز 2024، وإصدار بيان تضامني؛ ويوم الجمعة 19 يوليوز 2024، راسل كُلّاً من عمالة إقليم ورزازات، والأمانة العامة لمركزيتهم النقابية: الاتحاد المغربي للشغل؛ كما قام بزيارة تضامنية ثانية إلى المعتصم، يوم الثلاثاء 30 يوليوز 2024؛ هذا فضلا عن مواكبته لمعركة العمال منذ بدايتها.

- ويوم الخميس 25 يوليوز 2024، اتخذ المكتب النقابي لعمال الشركة الأم «CTT» بالمنجم، المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل (UMT)، خطوة نضالية جريئة بدعوته عاملات وعمال الشركة إلى خوض وقفات احتجاجية أيام الثلاثاء والأربعاء 30 و31 يوليوز 2024 ويوم الخميس 01 غشت 2024، على الساعة 08 صباحا لمدة نصف ساعة و15 بعد الزوال لمدة نصف ساعة بالمنجم، خارج أوقات العمل، وذلك تضامنا مع العمال المضربين، واحتجاجاً على «عدم الحس بالمسؤولية أمام الأوضاع الخطيرة والكارثية المادية والنفسية التي يعيشها العمال وأسرهم». وقد تم تنفيذ هذه الخطوة النضالية من طرف أغلب عاملات وعمال «CTT».

- ويومي الاثنين والثلاثاء 29 و30 يوليوز 2024، نظم مناضلون من أكادير، نقابيون وغير نقابيين، ومعهم مراسل جريدة المناضل-ة زيارة تضامن إلى معتصم العمال بالمنجم.

- ويوم السبت 03 غشت 2024، صباحاً، نظمت جمعية «أطاك المغرب»-مجموعة ورزازات زيارة تضامنية إلى المعتصم بالمنجم.

إنه تضامن ما يزال أوليا، إذ عدد المشاركين في هذه الأشكال قليل، ولم يرقَ بعد إلى تنظيم قوافل تضامنية من طرف الإطارات النقابية والحقوقية من مختلف المدن، مع تنظيم حملات إعلامية واسعة لفك الحصار حول المعركة، وكذا السعي لحشد تضامن شعبي من أسر العمال...

المعركة دخلت أسبوعها الرابع:
المشغلون (شركة المناولة والشركة الأم) يسعون إلى فرض الأمر الواقعبتسريح العمال بأسهل الطرق، وأجهزة الدولة تشحم المقصلة...

إلى الآن، المعركة مستمرة، وقد دخلت أسبوعها الرابع، أبان فيها العمال، مرة أخرى، كما العادة، بفضل تجاربهم النضالية السابقة وحسهم الطبقي، عن صمودهم ووَحْدَتهم وتضامنهم من أجل نيل حقوقهم البسيطة والعادلة...

فيما المشغلون (شركة المناولة والشركة الأم) يسعون إلى فرض الأمر الواقع بتسريح العمال بأسهل الطرق، وإعادة ترتيب أمرهم بما يخدم مصالحهم الخاصة، على حساب قوت العمال وعرقهم، إذ صار معلوما اليوم إقدام الشركة الأم «تيفنوت تيغانيمين» (CTT) على فسخ العقدة التي تربطها مع شركة «طوب فوراج» (Top Forage) ابتداء من يوم الاثنين 29 يوليوز 2024، و»مدة الإخبار المسبق هي شهر». لقد فعلت ذلك من خلف ظهر العمال ومكتبهم النقابي، ولم تكلف نفسها حتى إخبارهم بذلك، على غرار الإخبار المسبق بشهر للشركة المناولة «طوب فوراج» (Top Forage).

ومنذ فسخ العقدة، أقدمت شركة المناولة»طوب فوراج» (Top Forage) على اختلاس أجور عمالها، وحرمانهم من التمتع بالتغطية الصحية، كما تم حرمانهم من مكسبي منحة عاشوراء، والمخيم الصيفي لأبنائهم من طرف الشركة الأم (CTT) بمبررات واهية، فيما استفاد من ذلك باقي العاملات والعمال بالمنجم، سواء العاملين بالشركة الأم، أو بشركات المناولة الأخرى (حوالي 6 شركات).

يهدف المشغلون منذ البداية إلى إنهاك العمال، بشغلهم بمطالب ومكاسب أولية بسيطة، وإبقائهم معزولين، وخوضهم النضال خلال فترة من العام غير ملائمة (ويبدو أن المشغلين اختاروا أيضا توقيت الهجوم)، دون الحاجة إلى إجراءات قمعية مفضوحة، كما في معارك سنوات 2009، 2010، 2011، 2012 السابقة بذات المنجم.

وأما الدولة، وقد أخذت علما بالمعركة منذ انطلاقها، إذ تم مراسلة أجهزتها المعنية محليا وإقليميا؛ بل وتم طرح المشكل بالبرلمان بعد أسبوع من انطلاقها، يوم الاثنين 22 يوليوز 2024، حيث طرح أحد برلمانيّ ثاني حزب من أحزاب الحكومة الثلاثة سؤالا كتابيا على وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات حول الموضوع.

رغم ذلك وقفت ظاهريا موقف المتفرج المتابع، واكتفت بدعوة «الأطراف المعنية» إلى اجتماعات محلية للصلح بقيادة وسلسات، الأول يوم الأربعاء 24 يوليوز 2024، لم يفض إلى شيء يذكر لعدم حضور المشغل بالمناولة، والثاني يوم الجمعة 02 غشت 2024، كانت نتائجه هزيلة، دون مستوى انتظارات العمال. إلا أنها في الحقيقة بسلوكها هذا تقف إلى جانب المشغِّلين، وتساعدهم على كسب المعركة لصالحهم على حساب قوت العمال وانتهاك حقوقهم...

ما زال العمال عُزَّلاً أمام طاحونة رأس المال...

اليوم، وقد دخلت المعركة أسبوعها الرابع، ما تزال كل الظروف مواتية لأرباب العمل لفرض ما يرونه مناسبا لهم، وبسبب الانهاك والضغوطات على العمال وإحساسهم بالعزلة...، ستزداد فرصهم في ذلك أسبوعا بعد أسبوع، ما لم يتطور التضامن العمالي والشعبي مع العمال إلى المستوى المطلوب، وما لم يقطع العمال مع أوهام التعويل على الدولة في الوقوف إلى جانبهم، أو على أية جهة أخرى، غير تضامن العاملات والعمال والإطارات المناضلة...

لذا، تحتاج المعركة إلى كل أشكال الدعم والمساندة، وفك الحصار الإعلامي، من قبل النقابات العمالية، كل النقابات، وخاصة نقابات عمال المناجم، ومن الإطارات الحقوقية المناضلة، ومن كافة أنصار الطبقة العاملة...

ويحتاج العمال إلى نفض أوهام التعويل على غير أنفسهم وتضامنهم وتضامن العاملات العمال معهم لمواجهة ما قد ينتظرهم من أيام قاسية...

مواكبة لإضراب شغيلة طوب فوراج المفتوح بمنجم بوازار: مادة كادميوم المسببة للسرطان خطر قاتل يهدد العمال

بقلم، محمد أمين الجباري

في صمت تفتك الأمراض المهنية بشغيلة مناجم المغرب. صمت من جهة أرباب العمل لأنهم يستفيدون من عدم الانفاق في تطبيق سياسية وقاية حقيقية من المخاطر المهنية، وصمت من الجانب العمالي لانعدام التنظيم (الناتج عن قمع أرباب العمل والدولة) أو ضعفه. هذا الضعف ليس كميا فقط، بل نوعي ايضا يتضح في نقص الاهتمام بصحة العامل في أماكن العمل وخارجها ايضا.

لا شك ان حالة مادة كادميوم المسرطنة مثال ساطع عن واقع الحال هذا. فرغم خطورة هذه المادة على صحة عمال أنشطة وأشغال الاستخراج (مناجم، مقالع...)، فإنها تكاد تكون مجهولة كليا عند الشغيلة، فما بالك بالتوعية بمخاطرها وادراجها ضمن مطالب الصحة والسلامة في اماكن العمل.

إسهاما في هذه التوعية الواجبة ننشر أدناه دراسة مختصرة عن الموضوع.

الأمراض المهنية للكادميوم (Cadmium): بين الواقع والمعترف بها...

عمال المناجم والفوسفاط على رأس العمال المعرضين لها...

ما هو الكادميوم (Cadmium)؟

الكادميوم (Cadmium) عنصر كيميائي، رمزه «Cd»، ورقمه الذري 48؛ قابل للذوبان في الأحماض، ولكن ليس في القلويات (محاليل قاعدية)، ليس له طعم أو رائحة مميزة.

ويعتبر من المعادن الثقيلة (معادن لها وزن ذري مرتفع نسبيا)، كالرصاص، والزئبق، والالمونيوم، والمنغنيز، والنحاس، والزرنيخ والزنك، واليورانيوم، وغيرها. وتعتبر معظم المعادن الثقيلة مركبات سامة، ولها صفة تراكمية (أي تتراكم في الخلايا)، وتظهر آثرها الضارة والمدمرة للجسم عندما يصل تركيزها به حدا معينا.

لذا يثير الكادميوم قلقًا مِهَنِيًّاً وبيئيًا كبيرًا؛ وقد تم إدراجه بالمكانة السابعة في قائمة أولَويات المواد الضارة لتقليل تعرض البشر لها، خلف مواد مثل الزرنيخ والرصاص والزئبق، وفقًا لوكالة مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها الأمريكي (CDC) لسجل المواد السامة والأمراض.

يوجد الكادميوم بشكل طبيعي في قشرة الأرض، بمتوسط تركيز يبلغ حوالي 0.1 ملغ كادميوم/كلغ، وعادة في توليفات مع عناصر أخرى، على سبيل المثال، يوجد بشكل شائع في البيئة أكسيد الكادميوم (مركب من الكادميوم والأكسجين)، وكلوريد الكادميوم (مزيج الكادميوم والكلور) وكبريتيد الكادميوم (خليط من الكادميوم والكبريت).

يتراكم أعلى مستوى من مركبات الكادميوم في البيئة في الصخور الرسوبية، ويحتوي **الفوسفات البحري** على حوالي 15 ملغ كادميوم/كلغ.

مصادر واستخدامات الكادميوم (Cadmium)، والعمال المعرضون له:

الأعمال والأنشطة البشرية مثل التعدين، والصهر، وتنقية خامات المعادن (الزنك، الرصاص، النحاس...)، والزراعة، والتصنيع هي الطرق الرئيسية لإطلاق الكادميوم في أماكن العمل، والبيئة...

كما يؤدي حرق الوقود الأحفوري (فحم حجري، بترول ومشتقاته) وحرق النفايات إلى إطلاق الكادميوم في البيئة.

للكادميوم استخدامات عديدة، أهمها: إنتاج بطاريات النيكل والكادميوم (Ni-Cd) القابلة لإعادة الشحن، الصناعات الكيماوية، إنتاج السبائك، والأصباغ، والبلاستيك، والخلايا الشمسية، طلاء لحماية الحديد والصلب من التآكل، وطلاء كهربائي، وسبائك اللحام، ومعالجة الطفيليات لدى حيوانات المزارع، ودباغة الجلود...

ومن ثمة فالأعمال والمهن التي من المحتمل أن يتعرض فيها العاملات والعمال لمخاطر الكادميوم موجودة في غالبية أنشطة وأشغال الاستخراج (مناجم، مقالع...)، وبمصانع تستعمل الكادميوم، وبأعمال إدارة أو مناولة نفايات تطلق الكادميوم...

ولكون الكادميوم نتاجا ثانويا لا يمكن تجنبه من استخراج الزنك والرصاص والنحاس في الصناعة الكيميائية، يأتي عمال المناجم (بما في ذلك عمال الفوسفاط)، وعمال معامل إنتاج بطاريات النيكل والكادميوم (Ni-Cd) القابلة لإعادة الشحن على رأس العمال المعرضين له.

«قليلة هي الدراسات الحديثة التي نشرت حول الأمراض المتصلة بالعمل في صناعة الفوسفاط في المغرب. لكن هذا لا يعني أنه لا توجد دراسات في أماكن أخرى. فقد وجدت منظمة السلام الأخضر والاتحاد النووي العالمي أن **الفوسفاط المغربي يحتوي على نسبة مرتفعة من الكادميوم** وعلى كميات ملحوظة من اليورانيوم، وهما من المعادن الثقيلة المرتبطة بمرض السرطان، والفشل الكلوي وأمراض العظام. وفي عام 2012 أعلن المكتب الشريف للفوسفاط عن نيته استخراج اليورانيوم من مناجم الفوسفاط التي يديرها» (من مقال «**عمال مناجم الفوسفاط في المغرب يموتون في صمت بسبب أمراض مسكوت عنها**»؛ بجريدة الغارديان البريطانية؛ نشر بالعربية من طرف جريدة «لكم» الإلكترونية، يوم الخميس 17 دجنبر 2015؛ تاريخ التصفح: السبت 27 يوليوز 2024).كما برمج المكتب الشريف للفوسفاط سنة 2022 إنشاء «**وحدة إزالة الكادميوم من حامض الفوسفوريك بالجرف الأصفر**»، بغلاف استثماري محدد في 260 مليون درهم، كواحدة من مشاريعه الرئيسية للعام 2022 (أنظر مثلا: مقال «**الصناعة الفوسفاطية**» بموقع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة-قطاع الانتقال الطاقي؛ بدون تاريخ نشر؛ تاريخ التصفح: السبت 27 يوليوز 2024).

ما هي طرق التعرض للكادميوم؟ وما هي مخاطره على الصحة؟

تشمل طرق التعرض للكادميوم:

● **الاستنشاق، التنفس:**

قد ينتج عن استنشاق الكادميوم تأثيرات شديدة السمية، وقد تكون قاتلة. الأشخاص الذين يعانون بالفعل من ضعف وظائف الجهاز التنفسي (حالات مثل انتفاخ الرئة أو التهاب الشعب الهوائية المزمن)، قد يعانون من مزيد من الإعاقة عند الاستنشاق.

قد يؤدي استنشاق جزيئات أكسيد الفلز المشكلة حديثًا إلى حدوث «حمى دخان معدني»، قد تتأخر أعراض ذلك لمدة تصل إلى 12 ساعة، وقد تشمل: عطش مفاجئ، طعم معدني في الفم، أو طعم كريه في الفم، تهيج في الجهاز التنفسي العلوي وسعال...

● **الابتلاع، الأكل، الشرب:**

قد يكون تناول الكادميوم ضارًا بشكل خطير بصحة الفرد؛ حيث تشير التجارب على الحيوانات إلى أن تناول بضع مئات مليغرامات من الكادميوم من المحتمل أن تكون قاتلة.

يؤدي تناول أملاح الكادميوم إلى تقيؤ الشخص بعد فترة وجيزة (كنتيجة لتهيجات حادة بالمعدة)، ولا يتم الاحتفاظ بالمادة الكيميائية، مما يجعل طريق التعرض هذا أقل ضررًا من الاستنشاق.

تشمل أعراض الابتلاع: زيادة إفراز اللعاب، والغثيان، والقيء المستمر، والإسهال، وآلام المعدة...

التتمة في الصفحة 15

مواكبة لإضراب شغيلة طوب فوراج المفتوح بمنجم بوازار: مادة كادميوم المسببة للسرطان خطر قاتل يهدد العمال

تتمة ص 14

بقلم، محمد أمين الجباري

●ملامسة الجلد:

هناك اعتقاد شائع، مفاده أن ملامسة الجلد لمادة كيميائية بهاالكاديميوم لا ينتج عنها آثار صحية ضارة...

هذا اعتقاد خاطئ وخطير، يمكن أن تؤدي الجروح، لا سيما الجروح المفتوحة، إلى دخول هذه المادة الكيميائية إلى مجرى الدم مما قد ينتج عنه آثار صحية أكثر ضررًا نتيجة لذلك، إضافة إلى خطر تهيج الجلد...

●ملامسة العين:

وفقًا للتجارب التي أجريت على الحيوانات، من المتوقع أن تحدث آفات شديدة في العين يمكن أن تبقى لمدة 24 ساعة أو أكثر بعد التعرض.

وقد يتسبب في العديد من الأمراض والمشاكل الصحية، نذكر منها:

● **الكادميوم يتسبب في الإصابة بالسرطانات:**

يمكن أن يتسبب استنشاق الكادميوم في الإصابة بسرطان الرئة، ولكن لا يُعتقد أن تناول المادة الكيميائية يسبب السرطان.

وهناك أدلة على أن الكادميوم يسبب سرطان البروستاتا والكلى لدى البشر، وقد ثبت أنه يسبب سرطان الرئة والخصية في الحيوانات.الكادميوم ضار بشكل خاص للكلى، لأنه يفكك الزنك، ويعطل عمل الكلى والبروستات.

كما يمكن أن يسبب الكادميوم سرطان الثدي.

● **الكادميوم شديد السمية للدماغ، يزيدمن مخاطر الاضطرابات العصبية، مثل أمراض باركنسون وألزهايمر:**

الكادميوم شديد السمية للدماغ لدرجة أنه يسبب ما يمكن تسميته «تمرد صغير» في أنسجة الدماغ، مما يؤدي إلى أفكار عنيفة.

يمكن أن يتسبب التعرض المزمن للكادميوم في تلف الجهاز العصبي المركزي والدماغ، مما يؤدي إلى تغيرات معرفية وسلوكية. تم ربط التعرض للكادميوم بالتغيرات في المزاج والقلق والاكتئاب.

أظهرت الدراسات التي أجريت على الحيوانات أن التعرض للكادميوم يمكن أن يقلل من مستويات الدوبامين والسيروتونين.

أظهرت الأبحاث أيضًا أن التعرض للكادميوم يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في بنية ووظيفة الدماغ.

وجدت إحدى الدراسات أن العمال الذين تعرضوا للكادميوم قد قللوا من المادة الرمادية في مناطق معينة من الدماغ، مما يشير إلى أن التعرض المزمن قد يؤدي إلى تلف الدماغ.

وأظهرت دراسة أخرى أن التعرض للكادميوم أدى إلى انخفاض حجم الحُصين، وهي منطقة من الدماغ مهمة للذاكرة والتعلم.

بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسات إلى أن الكادميوم قد يزيد من مخاطر الاضطرابات العصبية مثل مرض باركنسون ومرض الزهايمر.

●يسبب الكادميوم مرض وهن العظام (تلين العظام وهشاشتها وكسور تلقائية...)، وقد يكون ذلكمصحوبا بآلام...

● **يساهم الكادميوم في ارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب وضعف العظام.**

● **للكادميوم تأثيرات سلبية على صحة المرأة والطفل:**

- يمنع امتصاص الحديد والزنك بالجهاز الهضمي، فعوض أن يمتص الجسم الحديد والزنك، فانه يمتص الكادميوم، خاصة عند الأطفال، ويتراكم بشكل رهيب بمفصل الورك.

- يؤثر سلبا على مخ الأطفال ونموه...

- يمكن أن يسبب مشاكل في النمو، ما قد يشكل خطرا على الحوامل والأطفال الصغار.

بعض سبل الوقاية من مخاطر الكادميوم

تتطلبالوقاية من المخاطر المهنية المرتبطة بالتعرض المهني للكادميوم العمل على تقليله إلى أدنى مستوى ممكن، أو القضاء عليه إن أمكن، باتباع كل السبل المناسبة لبلوغ هذا الهدف، وذلك بالاحترام الدقيق لمبادئ **الوقاية الجماعية والفردية**، والمتمثلة في مختلف التدابير الوقائية الفنية، والتقنية، والتنظيمية، وتحسينات ممارسات العمل، وارتداء معدات الحماية الشخصية، وبرامج التدريب...

وتقاس فعالية هذه التدابير بمدى تقليل تكرار التعرض، وخفض شدته، وذلك حسب مكان العمل وطبيعة العمل المزاول به.

● **تدابير الوقاية الجماعية:** تعتبر تدابير الوقاية الجماعية، التي تسمح بالقضاء على التعرض، أو الحد منه إلى أدنى مستوياته، ضرورية حيثما كان ذلك ممكنا، ولا **تعتبر تدابير الوقاية الفردية** بديلا عنها، بل خط دفاع أخير لدى العامل عند تعذر اتخاذ الأولى، وأهمها:

- الحد من انبعاثات الغبار بأماكن العمل، وتعزيز إخلاءها من خلال الكنس والتهوية الكافية، وتركيب أجهزة شفط الغبار في المصدر، واتباع طرق تشغيل وآلات تمكن من تحقيق أقل إطلاق للكادميوم في مكان العمل، وفي الهواء المحيط.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن «إدارة الصحة والسلامة المهنية بأمريكا (OSHA) قَيَّدَت (أي قَنَّنَت وحَدَّدَت) معدل تعرض العمال إلى «5 ملغ كادميوم/متر مكعب» في المتوسط ليوم العمل الذي يستمر 8 ساعات، بإجمالي 40 ساعة أسبوعيًا».

●تدابير الوقاية الفردية: يجب أن تكون فقط مكملة لتدابير الحماية الجماعية أو للتعويض عن الوضع الاستثنائي الذي لا يمكن فيه تنفيذ تدابير الحماية الجماعية الكافية.

وتتمثل في استخدام أجهزة حماية الجهاز التنفسي (التزود بقناع مضاد للغبار مناسب حسب ظروف العمل ومهامه)، أو الحماية الكاملة (قناع كامل، نظارات، بدلة).

● **يساعد التنظيف المنتظم على تقليل مستويات الغبار:**

- يجب تنظيف أماكن العمل بالأدوات المناسبة، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب تشتت الغبار عند تفريـغ المكانس الكهربائية أو حاويات النفايات وتغيير مرشحات مجمع الغبار.

- يجب تنظيف مناطق العمل بقطعة قماش مبللة أو مكنسة كهربائية ذات مرشح مطلق، وليس باستخدام منفاخ أو مكنسة جافة، ولا باستخدام الهواء المضغوط لإزالة الغبار الملتصق.

تتعلق تدابير النظافة هذه بالأرضيات وأسطح العمل، ولكن أيضًا بالجدران والأسقف.

●يجب أن تكون المرافق الصحية (المراحيض، والأحواض، والاستحمام) متاحة للعمال، ومجهزة بشكل مناسب وبأعداد كافية، مما يسمح للعمال المعرضين بتنظيف أيديهم ووجوههم بشكل متكرر بالماء والصابون، والاغتسال في نهاية نوبة العمل.

وفي حالة التلوث الشديد، يجب تنظيف المرافق الصحية نفسها بدقة.

●يجب أن تكون نوافير غسل العينين في حالات الطوارئ متاحة في المنطقة المجاورة للتعرض المحتمل للكادميوم.

●يجب توفير غرف تغيير ملابس مناسبة للعمال: يجب تخزين ملابس العمال بعيدًا عن الغبار (مع تخزين ملابس العمال الخاصة وملابس العمل بشكل منفصل).

● **إدارة وتنظيف ملابس العمل وغيرها من معدات الحماية الشخصية المقدمة للعمال المعرضين (يجب أن يعتني بها صاحب العمل):** يجب إزالة الغبار المتراكم على البدلات الواقية ومعدات حماية الجهاز التنفسي باستخدام قطعة قماش مبللة أو مكنسة كهربائية ذات فلتر جسيمات عالي الكفاءة.

● **معدات الحماية الشخصية**

التتمة في الصفحة 15

مواكبة لإضراب شغيلة طوب فوراج المفتوح بمنجم بوازار: مادة كادميوم المسببة للسرطان خطر قاتل يهدد العمال

تتمة ص 15

بقلم، محمد أمين الجباري

(Équipement de ProtectionIndividuelle) من التعرض:
يعد استخدام أقنعة الجهاز التنفسي والملابس والنظارات الواقية والقفازات المناسبة أمرًا ضروريًا عندما يكون تنفيذ الحماية الجماعية غير كافٍ أو مستحيلًا، أو عندما لا يمكن اعتماد أنظمة فعالة لالتقاط الغبار من المصدر على الفور أو عند إجراء عمليات قصيرة المدى لمرة واحدة (الصيانة، وما إلى ذلك)

وتشمل معدات الوقاية الشخصية الموصى بها عند التعامل مع الكادميوم: نظارات السلامة مع دروع جانبية، نظارات واقية كيميائية، أقنعة تنفس الغبار، قفازات واقية، وزرة وأحذية.

● **المراقبة الطبية المهنية:**
تتطلب الوقاية من مخاطر التعرض للكادميوم مراقبة دورية للعمال والعاملات مرة واحدة على الأقل سنويًا، مع المراقبة الطبية المناسبة (أشعة الصدر واختبارات وظائف الجهاز التنفسي، ومسح الصدر في حالة وجود علامات إشعاعية أو وظيفية، فحص الدم، فحص الكلي...).

● **التدريب على السلامة:**
تعد المعلومات وتدريب العاملات والعمال على الوقاية من المخاطر وتقنيات السلامة (ممارسات التنظيف الجيدة، واستخدام أجهزة حماية الجهاز التنفسي وغيرها من معدات الوقاية الشخصية، وما إلى ذلك) ضرورية للغاية لتقليل مستوى التعرض للكادميوم بأماكن العمل.

هذه فقط بعض المقترحات العامة، وتبقى تشريعات الشغل (مدونة الشغل، مراسيم...) حول شروط الصحة والسلامة المهنية وحماية صحة وسلامة الأجراء هي الأساس والمرجع للعاملات والعمال وممثليهم في لجان الصحة والسلامة للانطلاق منها، من أجل العمل على توفير بيئة عمل لائقة وآمنة حسب الحالة الملموسة: منجم، مقلع، مصنع...

إسعافات عند الإصابة نتيجة التعرض الكادميوم

فيما يلي نقدم بعض الإسعافات الأولية العامة التي يمكن القيام بها في حالة إصابة عامل(ة) نتيجة تعرضه(ا) للكادميوم.

● **في حالة الاستنشاق:**
- أخرجالمصاب من المنطقة الملوثة إلى أقرب مصدر للهواء النقي وراقب تنفسه...
- ضعه على الأرض واجعله دافئًا ومرتاحًا...
- إذا كان المريض لا يتنفس، وأنت مؤهل للقيام بذلك، فقم بإجراء الإنعاش القلبي الرئوي.
- أطلب العناية الطبية دون تأخير.

● **في حالة الابتلاع:**
- يجب تناول جرعة لا تقل عن 3 ملاعق كبيرة من الفحم النشط في الماء.
- قد يوصى بالتقيؤ، ولكن يتم تجنبه بشكل عام، ولكن إذا لم يتوفر الفحم، فإن إحداث القيء هو الحل.
- اطلب العناية الطبية دون تأخير.

● **في حالة حدوث تعرض للجلد:**
- قم بإزالة جميع الملابس والأحذية والإكسسوارات الملوثة وتنظيف المنطقة المصابة بالكثير من الصابون والماء.
- يجب غسل الملابس الملوثة قبل ارتدائها مرة أخرى.
- في حالة الحرق، ضع الماء البارد فورًا على الحرق عن طريق الغمر أو لفه بقطعة قماش نظيفة ومشبعة.
- عالج الصدمة بالحفاظ على دفء الشخص...
- أطلب العناية الطبية إذا استمرت الأعراض.

● **في حالة حدوث تعرض للعينين:**
-اغسلها على الفور بمياه جاريةلمدة 15 دقيقة على الأقل، وتذكر أن تغسل تحت الجفون.
- يجب أن يتم إزالة العدسات اللاصقة فقط من قبل شخص ماهر.
أطلب العناية الطبية دون تأخير.

الأمراض المهنية الناتجة عن الكادميوم ومركباته المعترف بها

يحدد «**جدول الأمراض المهنية رقم 1. 1. 14**»، و«**جدول الأمراض المهنية رقم 1. 1. 14 مكرر**»من جداول الأمراض المهنية بالمغرب لسنة 2014 الجاري بها العمل (صدرت منذ 10 سنوات بالجريدة الرسمية عدد 6303، بتاريخ 02 محرم 1436 (27 أكتوبر 2014)، وتتضمن 111 جدولاً بالأمراض المهنية) **الأمراض المهنية الناتجة عن الكادميوم ومركباته، والسرطان بالقصبات الرئوية الناتج عن استنشاق غبار أو دخان يحتوي على الكادميوم** المعترف بها قانونيا، وهي:التهاب قصبي رئوي حاد؛اضطرابات حادة بالمعدة والأمعاء مصحوبة بغثيان وقيئ وإسهال؛اعتلال كلوي مع بيلة بروتينية؛تلين العظام مع أو بدون كسور تلقائية والمصحوب أو غير المصحوب بمظاهر مؤلمة مثبتة بتشخيص إشعاعي (بالجدول الأول)؛ سرطان بدائي بالقصبات الرئوية (بالجدول الثاني).

والواردة بالعمود الأول (بيان الأمراض المهنية) لـ«**الجدول رقم 1. 1. 14**» و«**الجدول رقم 1. 1. 14مكرر**» (من اليمين إلى اليسار)؛ وأجل التكفل بالعلاج، حسب كل مرض مهني (العمود الثاني من كل جدول)؛ وكذا القائمة البيانية أو الحصرية لأهم الأعمال التي قد تسبب هذه الأمراض (العمود الثالث من كل جدول). **[أنظر الجدولين أسفله].**

التتمة في الصفحة 17

مواكبة لإضراب شغيلة طوب فوراج المفتوح بمنجم بوازار: مادة كادميوم المسببة للسرطان خطر قاتل يهدد العمال

تتمة ص 16

بقلم، محمد أمين الجباري

جدول رقم 1 . 1 . 14

الأمراض المهنية الناتجة عن الكادميوم ومركباته

بيان الأمراض	أجل التكفل بالعلاج	القائمة البيانية لأهم الأعمال التي قد تسبب هذه الأمراض
التهاب قصبي رئوي حاد. اضطرابات حادة بالمعدة والأمعاء مصحوبة بغثيان وقيئ وإسهال. اعتلال كلوي مع بيلة بروتينية. تلين العظام مع أو بدون كسور تلقائية والمصحوب أو غير المصحوب بمظاهر مؤلمة مثبتة بتشخيص إشعاعي.	10 أيام 7 أيام 4 سنوات 12 سنة	استخراج وتحضير واستعمال الكادميوم وأشاباته ومركباته خاصة: - تحضير الكادميوم بالجاف أو التعدين الكهرلي للزنك؛ - القطع بالحملاج أو لحام قطع يدخل الكادميوم في تركيبتها؛ - اللحام بأشابة الكادميوم؛ - صناعة المركمات بالنيكل والكادميوم؛ - صناعة أصباغ الكادميوم للدهانات والطلاءات والمواد البلاستيكية.

جدول رقم 1. 1 . 14 مكرر

السرطان بالقصبات الرئوية الناتج عن استنشاق غبار أو دخان يحتوي على الكادميوم

بيان الأمراض	أجل التكفل بالعلاج	القائمة الحصرية لأهم الأعمال التي قد تسبب هذه الأمراض
سرطان بدائي بالقصبات الرئوية.	40 سنة (بشرط التعرض للخطر لمدة 10 سنوات ومرور مدة 20 سنة منذ بداية التعرض للخطر)	صناعة المركمات والبطاريات الكهربائية بالنيكل - كادميوم. أعمال استرجاع المواد المعدنية القابلة لإعادة التدوير والمحتوية على الكادميوم.

ولكن الأمر المثير هنا، بخصوص هذين الجدولين، هو:

- هل الأمراض التي يتسبب بها الكادميوم فعلاً للعاملات والعمال، هي فقط تلك الأمراض المهنية التي جرى ذكرها في هذا الجدول؟ أم هناك أمراض أخربتلحق العاملات والعمال بأماكن العمل نتيجة تعرضهم للكادميوم (مثلا عاملات الزراعةوعمالها بسبب استعمال أسمدةومبيدات بها كادميوم)، ولكن لم يتم ذكرها، ومن ثمة عدم الاعتراف بها كأمراض مهنية، وخاصة السرطانات المهنية (أثبتت الدراسات أن الكادميوم يتسبب فيها: سرطان الرئة، سرطان البروستاتا والكلى، سرطان الثدي)، وأمراض الاضطرابات العصبية، مثل: الاكتئاب، باركنسون، ألزهايمر؟

- كما لم تتم الإشارة في هذين الجدولين بشكل صريح وواضح إلى الكادميوم المتضمن في الفوسفاط، وعدم إدراج العمال بأماكن استخراج الفوسفاط وتصنيعه وتخزينه وتصديره عمالا معرضين للكادميوم.

يجب تحيين جداول الأمراض المهنية بشكل دوري، كل ثلاث سنوات، أو كلما دعت الضرورة لذلك، من أجل إضافة الأمراض المهنية التي لم تتم إضافتها بعد، أو المستجدة بسبب تطور ظروف العمل وتغيرها...

لا يعقل أن تظل جداول الأمراض المهنية بالمغرب على حالها لعقد من الزمن (منذ 2014)؛ عدة دول أضافت لجداولها مرض كورونا كمرض مهني (مثلا: فرنسا، ألمانيا).

مشكل إثبات العامل إصابته بمرض مهني وضياع حقوقه...

على الرغم من الاعتراف قانونيا ببعض الأمراض التي يصاب بها العاملات والعمال بسبب التعرض للكادميوم أثناء العمل كأمراض مهنية، إلا أن الملاحظ هو أن الدولة لا تقدم إحصائيات ولا معطيات عن عدد العاملات والعمال المعرضين بحكم عملهم للكادميوم بأشكاله المختلفة. كما لا تقدم معطيات عن عدد حالات الإصابة بهذا المرض المهني من سنة لأخرى.

ومما لا شك فيه، نظرا لتردي ظروف العمل، وتدني الوعي بالأمراض المهنية لدى العاملات والعمال، وغياب اهتمام منظماتهم النقابية بها، أن تكون هناك حالات عديدة ممن أصيبت بهذا المرض دون أن تتمكن من الحصول على التعويض، والاعتراف بها كضحايا.

وذلك لعدة أسباب، نذكر منها:

- شروط شبه تعجيزية في وجه العاملات والعمال لإثبات الإصابة بمرض مهني، وطول المساطر وتعقدها، وتهرب الأطباء من إقرار الإصابة بالمرض المهني لفائدة المصاب، بسبب ضغط أرباب العمل وشركات التأمين...

- نقص، وربما انعدام، وعي العاملات والعمال بالموضوع، وعدم الاهتمام بتشخيص الحالة المرضية. قد يشكو العامل من أعراض مرضيّة ناتجة عن مهنته وبسببها دون أن يعلم وحتى دون أن تُشخَّص حالته المرضيّة على أنّها مرض مهيني.

كفاح قرويي جبال الأطلس الصغير لصد مشروع «المنتزه الطبيعي»: لا ثقة في دولة رأس المال

بقلم دوستي YTSOD

تقديم

تنفيذا للقانون 22.07 الصادر بتاريخ 16 يوليو 2010 والقاضي بإحداث مناطق محمية بالمغرب، هذا القانون الهجومي على حقوق صغار الفلاحين- ات وعموم القرويين- ات في الارض، وعلى منافعهم- هن فيها، أصدرت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، قرار رقم 3267.23 بتاريخ 29 ديسمبر 2023 بالجريدة الرسمية عدد 7282 ص 1665 يقضي بإجراء البحث العلني لإحداث المنتهز الطبيعي للأطلس الصغير الغربي.

لا يشكل هذا القرار الأخير سوى حلقة من سلسلة هجومات الرأسمال المحلي والأجنبي على أراضي صغار الفلاحين- ات وعموم القرويين- ات الفقراء. وفي هذا السياق سارعت الجبهة الموحدة، المكونة من مجموعة من الفعليات والإطارات الجمعوية المنتمي بعضها للمنطقة المعنية بالمنتزه، وأخرى بالمدن كالرباط والدار البيضاء، إلى تنظيم وقفة احتجاجية يوم الأحد 07 يوليوز 2024 أمام مقر البرلمان بالرباط.

بحضور ما يقارب 400 مشارك، وبعد رفع الشعارات المنددة بإحداث المنتزه، قرأ المنظمون- ات البيان الختامي الذي أعلنوا فيه رفضهم- هن لهذا المشروع. هذه الوقفة لم تخرج من عدم، بل سبقتها ردة فعل سكان المنطقة المعنية بالمشروع، إذ سارع سكان الجماعات الترابية الثلاثة عشر المحيطة بالمنتزه الطبيعي المزمع إحداثه بالأطلس الصغير الغربي والمقدرة مساحته ب 111.130 هكتار موزعة على الجماعات التابعة لأقاليم تارودانت وتزنيت واشتوكة ايت بها، إلى إبداء رأيهم في المشروع وتسجيل ملاحظاتهم بالسجل المخصص لذلك، بمقرات تلك الجماعات، معلنين بصيغة موحدة رفضهم القاطع لكل محاولة تستهدف نزع أراضيهم وحرمانهم من حقوقهم العادلة والمشروعة.

إن مشروع المنتزه الطبيعي ليس سوى حلقة من سلسلة الهجوم التي باشرتها الدولة المغربية على تنظيمها منذ توقيع الوزير الأول في حكومة التناوب سنة 1998 على مرسوم التحديد الإداري المواصل لسياسة تنزيل التشريع الاستعماري (الظهائر الاستعمارية) في موضوع الأرض والقاضي بتحفيظ أملاك الدولة والملك الغابوي والبحري، على حساب السكان الذين يعيشون على هذه الأراضي. نجحت الدولة في غضون عقدين من الزمن، وبوتيرة سريعة في تمرير ترسانة قانونية هاجمة على حق السكان في الأرض وثرواتها (التحفيظ الجماعي، قانون 113.13 قانون الرعي، قانون الساحل، المخطط الأخضر، أليوتيس، قانون المحميات 22.07...).

لا يمكن تفسير وتيرة هذا الهجوم وتلك الترسانة القانونية الناتجة عنها، سوى بتوفر مناخ سياسي محلي تلوك فيه أغلب الأحزاب والنقابات والجمعيات لغة وجهازا مفاهميا يكرس منطق التعاون والشراكة، وكذا ضعف اليسار الجذري وعدم قدرته على الانغراس في أوساط صغار المنتجين- ات، مما يجعل حركات مقاومة هؤلاء معزولة وضعيفة ومشتتة ومسايرة لانخراط طلائعها في نزاعات جانبية وشخصية مضلّلة تخفي افتقادها لمنظور سياسي شامل وواضح يصون حقوق أولائك المنتجين- ات.

وبخصوص قضية المنتزه فلم يكن التقاطرعفويا على مقرات الجماعات الترابية المعنية بذلك المنتزه، وتسجيل قسم من السكان رفضه القاطع للمشروع على صفحات السجلات المعدة لذلك، بل حفزته تعبئة إعلامية شعبية نظمتها مجموعة من النشطاء المحليين التابع المنظَّم أغلبهم في تنسيقيات جمعوية عرفية ناضلت في السابق بعد الدينامية النضالية التي خلفتها حركة 20 فبراير في هذه المنطقة من سوس، إذ كانت محاولة الفاشلة لتأسيس «تنسيقية أدرار» منذ 2012، لم يتن اولائك النشطاء، وبعد ست سنوات من تأسيس «تنسيقية اكال للدفاع عن حق الساكنة في الارض والثروة» في سياق هجوم الدولة عبر قانون المراعي 113.13. إلا أن هذه التنظيمات، ورغم كل أشكال الاحتجاج التي نُظِّمت محليا ووطنيا، لم تخرج طلائعها من متاهة النزاعات الشخصية والزعامتية بسبب فقدانها لكل بوصلة سياسية واضحة وشاملة للنضال، وهو الأمر الذي أثر سلبا على القاعدة الجماهيرية المنهوبة أراضيها، كما سهلت مأمورية المتعاونين مع الهجوم الذي تقوده سابقا المندوبية السامية للمياه والغابات والتي تحولت اليوم إلى وكالة وطنية للمياه والغابات.

بقي هذا الوضع النضالي المتخلف ساكنا إلى حدود إصدار وزارة الفلاحة لقرار البحث العلني في مارس 2024. وردا على هذا القرار حاولت لجنة الأرض والعرض والموارد المحلية والمنضوية تحت لواء تنسيقية أكال تعبئة السكان من أجل تسجيل ملاحظتهم الرافضة للمشروع في السجل المذكور أعلاه، كما وضعت برنامجا نضاليا محليا تتخلله ثلاث وقفات احتجاجية أيام 17 غشت 2024 بإقليم شتوكة آيت بها، ويوم 25 غشت 2024 بإقليم تزنيت، ويوم 31 غشت أمام المجلس الجهوي لأكادير، كما سارعت بقايا تنسيقية أدرار وبعض مكونات الحركة الأمازيغية السائرة في طريق التطبيع مع حزب التجمع الوطني للأحرار إلى تنظيم وقفة الرباط يوم 07 يوليوز 2024. إلا أن تشتت تلك الطليعة ينعكس سلبا على الدوام، على وحدة القاعدة الجماهيرية المعنية مباشرة بمشروع المنتزه الطبيعي، وبالتالي تُسهل عملية نزع الأرض لصالح الرأسمال المحلي والأجنبي.

إن وسم (حراك أكال) السابق بالضعف، وكذا طلائعه بالقصور السياسي والتيه في أنفاق الشراكة المضللة، ليس انطباعا مجانيا، بل توصيف موضوعي يرتكز على المبررات التالية:

- عزلة هذا الحراك عن باقي المُنتجات والمنتجين بالمناطق المغربية الأخرى سواء في البوادي أو على السواحل المغربية.

- التنسيقيات والجبهات واللجان المنخرطة في هذا الحراك هي عبارة عن إطارات فوقية لم تستطع أن تنغرس في أوساط صغار المنتجين- ات المكبلين بأصفاد ثقافة تقليدية ترعاها السلطات المحلية و جيش من المتعاونين.

- وعي جماهير حراك أكال تتقاذف معظمه أمواج العنصرية المنطقية والقبيلة، في حين تتيه الطلائع القائدة لهذا الحراك في صحراء أفول الحركة الأمازيغية والذي عبر عنه مؤخرا، وبشكل جلي، ميثاقها الصادر عن ملتقاها الوطني يومي 6 و 7 يوليوز 2024 بمراكش.

- ضعف تنظيمات اليسار الديموقراطي والجذري وعدم اهتمامها الجدي بقضية الأرض، بحيث اكتفت بوضع المتفرج على الرأسمال المحلي والأجنبي وهو يلتهم مزيدا من الأراضي ويطرد سكانها الذين لاحول لهم ولا قوة.

لقد أصبحت عملية بناء جبهة موحدة تضم كل المنتجات والمنتجين الذين انتزعت منهم- هن مصادر عيشهم- هن، وحرموا من أبسط حقوقهم- هن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ضرورة ملحة لمواجهة السياسية النيوليبرالية المتوحشة التي تنهجها الدولة المغربية الواقعة في قبضة الإمبريالية الدولية التي تعصر وتدمر كل شيء، الإنسان والأرض والبحر والجو. وهذا الأمر لايمكن أن يتحقق سوى بتنسيق بين كافة النضالات الجارية والقادمة التي ينخرط فيها أولئك المُنتجات والمنتجون على الصعيد الوطني، والعمل على توحيدها وجعلها أداة نضالية صلبة قادرة على صد ذلك الهجوم.

لإنهاء الإبادة الجماعية المستمرة منذ قرن في فلسطين، يجب استئصال مصدر كل أشكال العنف: الصهيونية

بقلم إيلان بابيه

«عندما نثور، فليس من أجل ثقافة بعينها. نثور ببساطة لأننا لم نعد، لأسباب عديدة، قادرين على التنفس». (فرانز فانون)

لم تشهد فلسطين، منذ نكبة عام 1948 وربما حتى قبلها، مستويات عالية من العنف كتلك التي تعرضت لها منذ 7 أكتوبر 2023. لكن يجب أن نتساءل عن كيفية إدراج هذا العنف ومعالجته والنظر إليه.

فغالباً ما تُصوّر وسائل الإعلام السائدة العنف الفلسطيني على أنه إرهاب والعنف الإسرائيلي على أنه دفاع عن النفس. ونادراً ما يوصف العنف الإسرائيلي بأنه مفرط. وتحمّل المؤسسات القانونية الدولية الجانبين معا مسؤولية هذا العنف الموصوف بأنه جرائم حرب.

وجهتا النظر خاطئتين. فالأولى تضع تمييزًا خاطئًا بين العنف الفلسطيني «غير الأخلاقي» و»غير المبرر» وبين «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس».

أما المنظور الثاني، الذي يحمّل المسؤولية لكلا الطرفين، فيوفر إطارًا معيبًا وضارًا في نهاية المطاف لفهم الوضع الحالي- وهو على الأرجح الفصل الأكثر عنفًا في تاريـخ فلسطين الحديث.

وتتجاهل هذه المنظورات كلها السياق الحاسم اللازم لفهم العنف الذي اندلع في 7 تشرين الأول/ أكتوبر.

لا يتعلق الأمر بمحض صراع بسيط بين طرفين عنيفين، ولا بمجرد مواجهة بسيطة بين منظمة إرهابية ودولة مدافعة عن نفسها. إنه بالأحرى فصل من فصول عملية إنهاء الاستعمار الجارية في فلسطين التاريخية، والتي بدأت في العام 1929 ولا تزال مستمرة حتى اليوم. والزمن وحده كفيلٌ بإثبات ما إذا كان السابع من تشرين الأول/أكتوبر يمثل مرحلة مبكرة أو مرحلة نهائية في عملية إنهاء الاستعمار هذه.

على مر التاريـخ، كانت عملية إنهاء الاستعمار عملية عنيفة، ولم يقتصر عنف إنهاء الاستعمار على جانب واحد. فباستثناء حالات قليلة خلصت فيها الإمبراطوريات الاستعمارية جزرًا مستعمرة صغيرة جدًا «طواعية»، لم يكن إنهاء الاستعمار توافقا لطيفًا أنهى فيه المستعمرون عقودا، إن لم يكن قرونا، من الاضطهاد.

لكن يجب، كي يكون هذا مدخلنا لمناقشة حماس وإسرائيل والمواقف المختلفة تجاههما حول العالم، أن نعترف بالطبيعة الاستعمارية للصهيونية، ومن ثمة الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية كنضال ضد الاستعمار-وهو إطار تنكره تمامًا الإدارات الأمريكية والدول الغربية الأخرى منذ ولادة الصهيونية.

يمكن، عند اعتبار الصراع مواجهة بين مستعمِرين ومستعمَرين، تحديد أصل العنف وإظهار أنه لا توجد طريقة فعالة لوقفه دون معالجة أصوله. إن جذر العنف في فلسطين هو تطور الصهيونية إلى مشروع استعمار استيطاني في نهاية القرن التاسع عشر.

وعلى غرار المشاريع الاستعمارية السابقة، كان الدافع العنيف الرئيسي للحركة- ولاحقًا الدولة التي تم تأسيسها- ولا يزال هو القضاء على السكان الأصليين. وعندما لا يتحقق القضاء بالعنف، يكون الحل دائمًا هو لجوء إلى عنف أكثر خرقا للمألوف.

وبالتالي، فإن السيناريو الوحيد لانهاء مشروع الاستعمار الاستيطاني معاملته العنيفة للسكان الأصليين هو عندما ينتهي أو ينهار. إن عجزه عن تحقيق القضاء التام على السكان الأصليين لن يمنعه من سعي مستمر للقيام بذلك عبر سياسة إزالة تدريجية أو إبادة جماعية.

إن دافع مناهضة الاستعمار، أو الميل إلى اللجوء إلى العنف، دافع وجودي- إلا إذا اعتقدنا أن البشر يفضلون العيش كشعوب محتلة أو مستعمَرة.

يمكن للمستعمِرين ألا يستعمِروا، وألا يقضوا على ضحاياهم، لكنهم نادرًا ما يكفون عن ذلك دون أن يُكرَهوا على ذلك بعنف المستعمَرين أو بضغط خارجي من قوى خارجية.

فعلا، كما في حالة إسرائيل وفلسطين، أفضل طريقة لتجنب العنف والعنف المضاد هو إجبار مشروع الاستعمار الاستيطاني على التوقف عن طريق الضغط الخارجي.

من المفيد التذكير بالوقائع التاريخية لإضفاء مصداقية على تأكيدنا بأنه يجب النظر إلى العنف الإسرائيلي بنحو مغاير- من الناحية الأخلاقية والسياسية- لكيفية النظر إلى على العنف الفلسطيني.

بيد أن هذا لا يعني اقتصار إدانة انتهاكات القانون الدولي على المُستعمِر. بالطبع لا. بل المقصود تحليل لتاريـخ العنف في فلسطين التاريخية يضع أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر والإبادة الجماعية في غزة في سياقها ويدل على طريق إلى إنهائها.

تاريـخ العنف في فلسطين الحديثة: 1882-2000

لم يكن وصول أول مجموعة مستوطنين صهاينة إلى فلسطين في العام 1882، بحد ذاته، أول أعمال العنف. إذ كان عنف المستوطنين عنفًا معرفيًا، بمعنى أن طرد الفلسطينيين العنيف من قبل المستوطنين كان موضوع تفكير وتخيل

لإنهاء الإبادة الجماعية المستمرة منذ قرن في فلسطين، يجب استئصال مصدر كل أشكال العنف: الصهيونية

تتمة ص 19

بقلم إيلان بابيه

ورغبة منذ لحظة وصولهم إلى فلسطين، ما فكك الأسطورة سيئة السمعة «أرض بلا شعب».

لترجمة الإجلاء المتخيل إلى واقع، كان على الحركة الصهيونية أن تنتظر احتلال بريطانيا لفلسطين في العام 1918.

وبعد سنوات قليلة، في منتصف العشرينات من القرن العشرين، وبمساعدة حكومة الانتداب البريطاني، جرى تطهير عرقي لإحدى عشر قرية بعد شراء الحركة الصهيونية لمنطقتي مرج ابن عامر ووادي حواريث من ملاك أراض غائبين من بيروت ومالك أرض من يافا.

لم يسبق أن حدث هذا في فلسطين. لم يقم أصحاب الأراضي، أياً كانوا، بطرد قرى قائمة منذ قرون، لأن القانون العثماني كان يسمح بالمعاملات بالأراضي.

كان هذا أصل وأول عمل عنف منهجي يروم نزع ملكية الفلسطينيين.

ومن أشكال العنف الأخرى استراتيجيةُ «العمالة العبرية» الساعية إلى طرد الفلسطينيين من سوق العمل. أفقرت هذه الاستراتيجية، إلى جانب التطهير العرقي، الريف الفلسطيني، ما أدى إلى هجرة قسرية إلى المدن التي لم تستطع إتاحة عمل أو سكن لائق.

لم يرُد الفلسطينيون بعنف للمرة الأولى إلا في العام 1929، عندما اقترنت هذه الأعمال العنيفة بالحديث عن بناء معبد ثالث مكان الحرم الشريف. ولم يكن ذلك ردًا منسقًا، بل عفويًا ويائسًا على الثمار المرة للاستعمار الصهيوني لفلسطين.

وبعد سبع سنوات، عندما سمحت بريطانيا بدخول المزيد من المستوطنين، ودعمت تشكيل دولة صهيونية وليدة بجيشها الخاص، شن الفلسطينيون حملة أكثر تنظيماً.

وكانت هذه الانتفاضة الأولى المعروفة باسم الثورة العربية، استمرت ثلاث سنوات (1936-1939). وإبان هذه الحقبة، تبينت النخبة الفلسطينية أخيراً كون الصهيونية تهديدا وجوديا لفلسطين ولشعبها.

عُرفت المجموعة الصهيونية شبه العسكرية الرئيسية المتعاونة مع الجيش البريطاني لقمع الثورة باسم الهاغاناه التي تعني «الدفاع»، ومن هنا جاء الخطاب الإسرائيلي الذي يصف أي عمل عدواني ضد الفلسطينيين بأنه دفاع عن النفس- وهو مفهوم ينعكس في اسم الجيش الإسرائيلي، قوات الدفاع الإسرائيلية.

وجرى استخدام هذه القوة العسكرية، منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى يومنا هذا، للاستيلاء على الأراضي والأسواق. وقد استُخدمت كقوة «دفاع» ضد هجمات الحركة المناهضة للاستعمار، فلم تكن تختلف، بهذا النحو، عن أي مستعمر آخر في القرنين التاسع عشر والعشرين.

والفرق هو أنه في معظم الحالات في التاريخ الحديث التي انتهى فيها الاستعمار، يُنظر الآن إلى أعمال المستعمَرين على أنها أعمال عدوانية وليس دفاعًا عن النفس.

كان نجاح الصهاينة الكبير هو إظهار عدوانهم على أنه مجرد دفاع عن النفس، والكفاح الفلسطيني المسلح على أنه إرهاب. وقد اعتبرت الحكومة البريطانية، على الأقل حتى العام 1948، كلا العملين عنفا إرهابياً، لكنها سمحت بحدوث أسوأ أعمال العنف ضد الفلسطينيين في العام 1948، عندما شهدت المرحلة الأولى من التطهير العرقي للفلسطينيين.

ففي فترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 1947 وأيار/مايو 1948، فيما كانت بريطانيا لا تزال مسؤولة عن حفظ النظام، قامت القوات الصهيونية بإبادة المدن الرئيسية في فلسطين والقرى المحيطة بها. كان الأمر أكثر من مجرد إرهاب: كان جريمة ضد الإنسانية.

بعد الانتهاء من المرحلة الثانية من التطهير العرقي بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 1948، باستخدام أعنف الوسائل التي شهدتها فلسطين منذ قرون، تم طرد نصف سكان فلسطين قسراً، وتم تدمير نصف قراهم وكذا معظم مدنهم.

سيزعم المؤرخون الإسرائيليون في ما بعد أن «العرب» أرادوا إلقاء اليهود في البحر. إلا أن الأشخاص الوحيدين الذين أُلقي بهم في البحر- وغرقوا–هم أولئك الذين طردتهم القوات الصهيونية في يافا وحيفا.

استمر العنف الإسرائيلي بعد العام 1948، ولكن الفلسطينيين ردوا بشكل متقطع في محاولة لبناء حركة تحرير.

بدأ ذلك كله بمحاولة اللاجئين إنقاذ ما تبقى من محاصيلهم من الحقول، ثم بمهاجمة الفدائيين لمنشآت عسكرية ومواقع المدنية. ولم يتصاعد الصراع حتى العام 1968، عندما سيطرت حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية، وهي منظمة تابعة لجامعة الدول العربية.

كانت ترسيمة ما قبل العام 1967 مألوفة: لجأ من انتُزعت ملكيتهم إلى العنف في نضالهم، لكن على نطاق محدود، بينما كان الجيش الإسرائيلي يرد بعنف ساحق وعشوائي، كما في مذبحة قرية قبية في تشرين الأول/أكتوبر 1953، عندما قتلت وحدة 101 بقيادة أرييل شارون 69 قرويًا فلسطينيًا، بتفجير العديد منهم في منازلهم.

لم تَسلم أي مجموعة من الفلسطينيين من العنف الإسرائيلي. فقد خضع أولئك الذين أصبحوا مواطنين إسرائيليين، حتى العام 1966، لأعنف أشكال القمع: الحكم العسكري. استخدم هذا النظام العنف بانتظام ضد رعاياه، بما في ذلك التنكيل، وهدم المنازل، والاعتقالات التعسفية، والإبعاد والقتل. ومن بين هذه الفظائع مذبحة كفر قاسم في تشرين الأول/أكتوبر 1956، حيث قتلت شرطة الحدود الإسرائيلية 49 قرويًا فلسطينيًا.

طُبّق نظام العنف نفسه على الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة بعد حرب حزيران/يونيو 1967. وطوال 19 عامًا، تحمل السكان عنف الاحتلال حتى اندلاع الانتفاضة الأولى غير العنيفة أساسًا في كانون الأول/ديسمبر 1987. وقد ردّت إسرائيل بوحشية وعنف، فقتلت 1200 فلسطيني، من بينهم 300 طفل، وجرحت 120000 وهدمت 1800 منزل. وقُتل 180

لإنهاء الإبادة الجماعية المستمرة منذ قرن في فلسطين، يجب استئصال مصدر كل أشكال العنف: الصهيونية

تتمة ص 20

بقلم إيلان بابيه

إسرائيليًا.

استمرت الترسيمة هنا: شعب محتل أصيب بخيبة أمل من قادته ومن لامبالاة المنطقة والعالم، فانتفض في ثورة غير عنيفة، ليواجه بالقوة الوحشية والشاملة للمستعمر والمحتل.

وهناك ترسيمة آخرى آخذة في الظهور أيضًا. فقد أثارت الانتفاضة اهتمامًا متجددًا بفلسطين- كما فعل هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر- وأدت إلى «عملية سلام»، وهي اتفاقات أوسلو، التي أثارت الآمال في إنهاء الاحتلال، ولكنها بدلاً من ذلك أعطت المحتل الحصانة التي يحتاج لمواصلة احتلاله.

أدى هذا الإحباط حتمًا إلى انتفاضة أشد عنفًا في تشرين الأول/أكتوبر 2000. كما أنه حوّل الدعم الشعبي من أولئك القادة الذين كانوا لا يزالون يؤمنون بالطريق الدبلوماسي لإنهاء الاحتلال إلى أولئك المستعدين لمواصلة الكفاح المسلح ضده أي الجماعات السياسية الإسلامية.

العنف في فلسطين القرن الحادي والعشرين

تحظى حركتا حماس والجهاد الإسلامي بقدر كبير من الدعم بسبب اختيارهما مواصلة الكفاح ضد الاحتلال، وليس بسبب رؤيتهما الثيوقراطية لنظام خلافة مستقبلية أو سعيهما الخاص الى جعل الفضاء العام أكثر تدينًا.

استمر البندول الرهيب في التأرجح. وقوبلت الانتفاضة الثانية برد إسرائيلي أكثر وحشية.

فللمرة الأولى، استخدمت إسرائيل قاذفات قنابل من طراز F-16 ومروحيات الأباتشي ضد السكان المدنيين، إلى جانب كتائب الدبابات والمدفعية التي أدت إلى مجزرة جنين في العام 2002.

كانت الوحشية موجهة من الأعلى للتعويض عن الانسحاب المهين من جنوب لبنان الذي فرضه حزب الله على الجيش الإسرائيلي في صيف العام -2000 اندلعت الانتفاضة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2000.

كما اتخذ العنف المباشر ضد السكان المحتلين منذ العام 2000 فصاعدًا شكل استعمار وتهويد مكثف للضفة الغربية والقدس الكبرى. وقد أسفرت هذه الحملة عن مصادرة الأراضي الفلسطينية، وتطويق المناطق الفلسطينية بجدران الفصل العنصري، وإطلاق يد المستوطنين لتنفيذ

اعتداءات ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية.

في العام 2005، حاول المجتمع المدني الفلسطيني أن يقدم للعالم نوعًا آخر من النضال من خلال حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)- وهو نضال غير عنيف قائم على مناشدة المجتمع الدولي لوضع حد للعنف الاستعماري الإسرائيلي، وهو ما لم يلق من الحكومات آذانًا صاغية حتى الآن.

وبدلاً من ذلك، ازدادت الوحشية الإسرائيلية على الأرض وقاومت المقاومة في غزة على وجه الخصوص بصمودها لدرجة أن إسرائيل اضطرت إلى سحب مستوطنيها وجنودها من المدينة في العام 2005.

غير أن الانسحاب لم يحرر قطاع غزة، بل حوَّلها من مساحة مستعمرة إلى ساحة معركة أدخلت فيها إسرائيل شكلًا جديدًا من أشكال العنف.

لقد انتقلت القوة المستعمرة من التطهير العرقي إلى الإبادة الجماعية في محاولتها للرد على رفض الفلسطينيين، ولا سيما في قطاع غزة، العيش كشعب مستعمَر في القرن الحادي والعشرين.

منذ العام 2006، استخدمت حركتا حماس والجهاد الإسلامي العنف ردًا على ما اعتبرتاه إبادة جماعية إسرائيلية لسكان قطاع غزة. وكان هذا العنف موجهًا أيضًا ضد السكان المدنيين الإسرائيليين.

وغالبًا ما يتجاهل السياسيون والصحفيون الغربيون الآثار الكارثية غير المباشرة وطويلة الأمد لهذه السياسات على سكان غزة، بما في ذلك تدمير البنية التحتية الصحية والصدمة التي يعاني منها 2.2 مليون شخص يعيشون في غيتو غزة.

كما في العام 1948، تدّعي إسرائيل أن جميع أفعالها دفاعية وانتقامية من العنف الفلسطيني. ومع ذلك، ومنذ عام 2006، لم تكن الأعمال الإسرائيلية ردود أفعال.

شنت إسرائيل عمليات عنيفة بدافع الرغبة في استكمال التطهير العرقي الذي لم يكتمل منذ العام 1948، والذي ترك نصف الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية وملايين آخرين على حدودها. ولم تنجح سياسات الإبادة، أياً كانت وحشيتها، في هذا الصدد، بل استُخدمت الجهود اليائسة للمقاومة الفلسطينية ذريعةً لاستكمال مشروع الإبادة.

وتستمر الدورة. عندما انتخبت إسرائيل حكومة يمين متطرف في نوفمبر 2022، لم يقتصر العنف الإسرائيلي على غزة. بل ظهر في كل مكان في فلسطين التاريخية. ففي الضفة الغربية، أدى العنف المتصاعد من قبل الجنود والمستوطنين إلى تطهير عرقي تدريجي، لا سيما في الجبال الواقعة جنوب الخليل وفي غور الأردن. وقد أدى ذلك إلى زيادة في جرائم القتل، بما في ذلك قتل المراهقين، فضلاً عن زيادة الاعتقالات دون محاكمة.

منذ نوفمبر 2022، ضرب شكل آخر من أشكال العنف الأقلية الفلسطينية التي تعيش في إسرائيل. ويواجه هذا المجتمع يوميًا إرهاب العصابات الإجرامية التي تشتبك وتقتل واحدًا أو اثنين من أفراده كل يوم. وغالباً ما تتجاهل الشرطة هذه المشاكل. وتضم بعض هذه العصابات متعاونين سابقين مع الاحتلال الذين تم نقلهم إلى المناطق الفلسطينية في أعقاب اتفاقات أوسلو والذين لهم صلات مع الأجهزة السرية الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ذلك، فاقمت الحكومة الجديدة التوترات حول المسجد الأقصى، وسمحت باقتحامات أكثر تواتراً وعدوانية للحرم الشريف من قبل سياسيين وشرطة ومستوطنين.

ما يزال صعبا جداً معرفة ما إذا كان هجوم حماس في 7 تشرين الأول/ أكتوبر قد تم وفق استراتيجية واضحة أم لا، مهما كانت الخطة. ومع ذلك، فإن 17 عامًا من الحصار الإسرائيلي، وحكومة إسرائيل العنيفة بشكل خاص في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، عززا عزمهم على محاولة إتيان شكل نضال ضد الاستعمار من أجل التحرير أشد راديكالية وجرأة.

لإنهاء الإبادة الجماعية المستمرة منذ قرن في فلسطين، يجب استئصال مصدر كل أشكال العنف: الصهيونية

تتمة ص 21

بقلم إيلان بابيه

أيّاً يكن رأينا في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وليس لدينا بعدُ فكرة دقيقة عنه، فقد كان نضالاً تحررياً. يمكننا أن نطرح أسئلة أخلاقية حول أفعال حماس، كما يمكننا أن نطرح أسئلة حول فعاليتها؛ فقد شهدت نضالات التحرير عبر التاريخ لحظات قد تُثار فيها هكذا أسئلة، لا بل حتى انتقادات.

ولكن لا يمكننا أن ننسى مصدر العنف الذي أجبر شعب فلسطين المكون من رعاة، بعد 120 عامًا من الاستعمار، على تبني الكفاح المسلح إلى جانب الأساليب غير العنيفة.

في 19 تموز/يوليو 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمًا مهمًا بشأن وضع الضفة الغربية، جرى تجاهله على نطاق واسع. فقد أكّدت المحكمة ارتباط قطاع غزة العضوي بالضفة الغربية، وبالتالي تظل إسرائيل، بموجب القانون الدولي، القوة المحتلة في غزة. ما يعني أن أفعال سكان غزة ضد إسرائيل تعتبر جزءًا من حقهم في مقاومة الاحتلال.

ومرة أخرى، وتحت ستار الرد والانتقام، يحمل العنف الإسرائيلي الذي أعقب 7 تشرين الأول/ أكتوبر بصمات استغلالها السابق لدورات العنف.

يستتبع هذا اللجوء إلى الإبادة الجماعية وسيلةً لحل مشكلة إسرائيل «الديموغرافية»، أي السيطرة على أرض فلسطين التاريخية دون سكانها الفلسطينيين. وفي 1967، استولت إسرائيل على كل فلسطين التاريخية، ولكن الواقع الديموغرافي أحبط هدف السلب الكامل.

ومن المفارقات أن إسرائيل أنشأت قطاع غزة عام 1948 لاستيعاب مئات الآلاف من اللاجئين، «مستعدة» للتنازل عن 2% من فلسطين التاريخية لإجلاء عدد كبير من الفلسطينيين الذين طردهم جيشها إبان النكبة.

وقد أثبت مخيم اللاجئين هذا أنه أكثر تحديًا لخطط إسرائيل الرامية إلى نزع الطابع العربي عن فلسطين من أي منطقة أخرى، وذلك بسبب صمود شعبه ومقاومته.

إن أي سعي لوضع حد للإبادة الجماعية التي تقترفها إسرائيل في غزة يجب أن تجري بطريقتين. أولاً، يجب اتخاذ إجراءات فورية لوقف العنف، من خلال وقف إطلاق النار وفرض عقوبات دولية على إسرائيل. ثانياً، من الضروري منع المرحلة التالية من الإبادة الجماعية التي قد تستهدف الضفة الغربية. وهذا يستوجب مواصلة وتكثيف حملة حركة التضامن العالمية للضغط على الحكومات وصانعي السياسات لإجبار إسرائيل على إنهاء سياسة الإبادة الجماعية التي تمارسها.

لم يكن دافع الفلسطينيين، منذ نهاية القرن التاسع عشر، ووصول الصهيونية إلى فلسطين، هو العنف أو الانتقام. بل يبقى الدافع هو العودة إلى الحياة العادية والطبيعية، وهو الحق الذي حُرموا منه لأكثر من قرن، ليس فقط من قبل الصهيونية وإسرائيل، بل من قبل التحالف القوي الذي أتاح مشروع سلب فلسطين وحصّنه.

ليس القصد هنا إضفاء رومانسية أو مثالية على المجتمع الفلسطيني. لقد كان، وسيبقى كذلك، مجتمعًا نموذجيًا في منطقة يتعايش فيها التقليد والحداثة في علاقة معقدة في كثير من الأحيان، وحيث يمكن أن تؤدي الهويات الجماعية أحيانًا إلى انقسامات، لا سيما عندما تسعى قوى خارجية إلى استغلال هذه الاختلافات.

ومع ذلك، كانت فلسطين ما قبل الصهيونية مكانًا يتعايش فيه المسلمون والمسيحيون واليهود بسلام، حيث لم يكن معظم الناس يتعرض للعنف إلا نادرا- وربما أقل تواترًا مما في أجزاء كثيرة من الشمال العالمي.

لا يمكن إلغاء العنف، بما هو مظهر دائم وكثيف للحياة، إلا بإزالة مصدره. في حالة فلسطين، المصدر هو أيديولوجية الدولة الاستعمارية الإسرائيلية وممارستها، وليس النضال الوجودي للشعب الفلسطيني المستعمَر.

نشر أول مرة في : *The New Arab*

ترجمة مستعينة ب Deepl

إيلان بابيه مؤرخ إسرائيلي ومناضل اشتراكي. أستاذ تاريخ في كلية العلوم الاجتماعية والدراسات الدولية في جامعة إكستر في المملكة المتحدة، ومدير المركز الأوروبي للدراسات الفلسطينية في الجامعة وأحد مدراء مركز إكستر للدراسات العرقية والسياسية.

- كتابه التطهير العرقي في فلسطين قابل للتحميل في انترنت
- من كتبه

The Ethnic Cleansing of Palestine (Oneworld), A History of Modern Palestine (Cambridge), The Modern Middle East (Routledge), The Israel/Palestine Question (Routledge), The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel (Yale), The Idea of Israel: A History ,of Power and Knowledge (Verso) et

- وله كتاب مشترك مع تشومسكي

Noam Chomsky, Gaza in Crisis: Reflections on Israel's War .(Against the Palestinians (Penguin

- ويكتب أيضا في

.Guardian et la London Review of Books

تتمة ص 24:

المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

أهمية هجرتها. في إطار هذا الاستنتاج، نود إبداء بعض الملاحظات الإضافية. أشرنا سابقًا إلى أن البروليتاريا (بالمعنى الضيق: عمال المدن والعمال الزراعيون والعمال المهاجرون) كانت الطبقة الوحيدة التي ظهرت في المغرب مع عملية الاستعمار. كما أكدنا أيضاً على خبرتها الطويلة في النضال السياسي والتنظيم النقابي. بصرف النظر عن «خيانات» بيروقراطية النقابات والأحزاب التي تدعي أنها جزء من البروليتاريا، كيف تمكنت هذه الأخيرة من تغيير ميزان القوى قليلاً جدا أو كيف أن صراع الطبقات لا يزال تحت تحكم القوى الأكثر رجعية ومحافظة في الدولة؟ وأي مستقبل، على هذا المستوى، ينتظر هذه البروليتاريا نفسها. باختصار وببساطة، سنقول في المقام الأول أن التمايزات داخل الطبقة العاملة مرتبطة بدرجة اندماج كل فئة من فئاتها في الإنتاج الرأسمالي والملكية الخاصة.

إن طبقة العمال الحضريين، حتى لو لم تتركز بقوة في قطاعات الصناعة وظلت ضعيفة عدديًا، فإنها الأكثر اندماجًا في عملية الإنتاج الرأسمالي.

إن العمال الزراعيين (وسنرى ذلك بشكل أمثل في الفصل الخاص بالفلاحين) هم أنفسهم بعيدون سياسيًا ونقابياً عن عمال المدن. في حين أن المتحدرين من الهجرة، إن لم يفقدوا كل الروابط مع القرية (عودة إليها سنوياً، واستثمارات صغيرة، الخ)، فإنهم يشكلون نصف الطبقة العاملة، ولكن في الخارج ولفترات طويلة أحياناً. على الرغم من كل شيء، ترتبط هذه الطبقات الثلاث بنفس المعطى، أي الدائرة الرأسمالية، وتعيش أساسًا على العمل المأجور. ومع ذلك، فإن قدراتها على النضال والوعي الطبقي مشلولة جدا بسبب أوضاعها المتنوعة والخاصة. بوجه عام، يمكن القول أن هذا عامل من العوامل التي تسمح بـ«تأطير» خاص وإصلاحي للطبقة العاملة من قبل النقابات والمنظمات السياسية التي رأينا طبيعتها، ومن ناحية أخرى تسهل قدرات القمع الذي تمارسه الدولة في مراحل التوترات الاجتماعية الشديدة.

لن يستمر هذا الوضع، في رأينا؛ وسيكون ضمن خصائص تطور الطبقة العاملة عضويا، بما في ذلك على الأرجح كفاحية جديدة (عالية نوعيا)، تدفق فئات شابة متعلمة اليوم وغدًا بدون أي منافذ أخرى غير منفذ البروليتاريا، وعودة بعض المهاجرين (الذين عادوا بسبب الركود الاقتصادي في أوروبا) ذوي تقليد نضالي نقابي أقوى، وأخيراً الضغط الذي يشكله تنامي عدد العاطلين ومن لا عمل لهم في المدن والقرى. وبالتالي، ستشكل البروليتاريا قوة هائلة من المحتمل جدًا أن تسجل تدفقات كبيرة في مواجهة هياكل قاهرة، نقابية أو سياسية، وستظهر في ساحة النضالات الاجتماعية مع قيم أيديولوجية أخرى (إسلامية وقائمة على المساواة)، وأشكال سنتناولها في استنتاجنا.

الملحق الأول

معطيات بالأرقام عن الطبقة العاملة المغربية (المصدر: لامالیف، العدد 87-88، نيسان/أبريل، أيار/مايو عام 1977)

السنة	الأجراء	السكان النشيطون	النسبة المئوية
1960	1.128649	3.254.379	35%
1961	1.480.854	4.000.000	37%

في عام 1950، كانت نسبة الأجراء مقابل السكان النشيطين ٪32. في غضون عشر سنوات، اتضحت زيادة بنسبة ٪5 وحسب، والتقدم بطيء ولكن الأجراء كانوا يمثلون ما يناهز نسبة ٪10 من السكان في تلك الفترة.

لكن في حين كانت مجموعة الأجراء تزداد بنسبة ٪3.5، انخفضت نسبة أرباب العمل بنسبة ٪6.4، خاصة في القطاع الأول الذي انخفضت نسبته فيما يتعلق بإجمالي السكان النشيطين من ٪9.7 إلى ٪2.8 وانخفضت مجموعة العمال الذين يشتغلون لحسابهم الخاص من نسبة 37 إلى ٪34.3 (من 44 إلى ٪22.1 في الزراعة)، أي في عام 1971، 1.244.472 شخصًا.

تتراوح أعمار نسبة 65% من الأجراء بين 14 و40 عاماً، ضمنهم نسبة ٪13.85 نساء. معظمهم من أصل قروي لأن تزايدهم، نتيجة انخفاض عدد المستخدِمين (كسر الدال) والعمال المستقلين، يرجع إلى تركز الملكية، وافلاس الفلاحين واتساع حجم مكننة العمل إلى حد ما في القرية.

في عام 1971، جرى تسجيل 350 ألف عاطل (دون حساب شبه العاطلين)، ما يمثل نسبة ٪30 من الأجراء ونسبة ٪9 من السكان النشيطين (٪12 عام 1977، وفقًا للمخطط الخماسي) ونسبة ٪2 من إجمالي السكان. (كل شخص يعمل ويعيل أربعة أشخاص آخرين).

القطاعات	القطاع الأول	القطاع الثاني	القطاع الثالث
الأجراء	28.1%	27.2%	40.5%
الثالث (40.5):	الادارة	النقل والخدمات	التجارة
الأجراء	17.3%	19.3%	3.9%

يغذي النزوح من القرية القطاع الثالث بشكل غريب (تمثل الخدمات المنزلية ما يفوق نسبة ٪6 من الأشخاص)، لأن هذا القطاع ملاذ البطالة المقنعة. وتجدر الإشارة، علاوة على ذلك، إلى أن عدد الأجراء في القطاع الثاني (عام 1971: 399304 أشخاص) أقل من عدد العمال المهاجرين المغاربة (450000).

المقاولات	أقل من 10 أجراء	بين 10 و50 أجيرا	ما يفوق 50 أجير
العدد:	38.218	2.011	764

يتركز هؤلاء الأخيرون (أكثر من ٪50) في الدار البيضاء ويشكلون نسبة ٪41.2 من اليد العاملة، وبالتالي اتجاه نحو التركز حالياً.

تمثل نسبة الأمية في صفوف العمال ٪83 في عام 1960، وكانت لا تزال ٪75 في عام 1971. لكن نسبة 56% من العاطلين حالياً التحقوا بالمدارس ونسبة ٪24 منهم من أصل حضري، وحاصلين على شهادة تعليم عال. تتسم الخصائص العامة بضعف التكوين والحركية المهنية.

في القطاع الثالث، ضمن 200000 مستخدَم، يشتغل 40000 في قطاعات بمؤهلات عالية و20000 مؤهلون.

فيما يتعلق بمستوى المعيشة، من الواضح أن نسبة ٪28 من الأجراء في القطاع الزراعي هم الأكثر حرمانًا. يتمتع أجراء قطاع الصناعة والمناجم بمستوى معيشي أعلى من مستوى معيشة الحرفيين وصغار المستغلين المزارعين. وتوجد الأطر وأعضاء المهن الحرة في قمة الهرم، والفجوة بين أجورهم وأجور العمال أكبر من الفجوة بين هؤلاء الأخيرين والحرفيين والمستثمرين الزراعيين. كانت هذه الفجوة من 1 إلى 2 وأصبحت الآن من 1 إلى 3.

	حصة التغذية في استهلاك المداخيل
عمال ومستخدَمين	53.1%
أطر عليا	30.4%
فلاحون	64.2%

يبين ذلك الركود النسبي في مستوى معيشة الطبقة العاملة. مستوى لم يصل، في عام 1971 وحتى اليوم، إلى ما كان عليه في عام 1950.

المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

تواصل-ة المناضل-ة نشر الفصل الرابع عشر من اطروحة المناضل الفقيد أحمد بناني، الصادرة في العام 1983 بعنوان «التشكيلة الاجتماعية المغربية من نهاية القرن 19 إلى «المسيرة الخضراء»1975

بقلم؛ أحمد بناني

فيما يلي:

خاتمة الفصل

في عام 1972، شهد المغرب استئناف الصراعات الاجتماعية والنضال المطلبي. في عام 1973، لن ينظم ما لا يقل عن 464 إضرابًا، ولكن منذ عام 1974، تراجعت الحركة وقبلت أخيراً السلم الاجتماعي المطلوب. وفي الواقع، في عام 1973 بالفعل، ظهرت الخلافات في فيدرالية السكك الحديدية حول مدى استصواب وضع حد لحركة الإضراب. ستُحل اللجنة الفيدرالية في نهاية المطاف. ولكن إذا كانت بعض المطالب غامضة، فإن عدة اضرابات عفوية غير مؤطرة نقابيا اندلعت، على الرغم من إدانتها من قبل المركزية النقابية. أثناء عام 1973، طالب الاتحاد المغربي للشغل بتطبيق المكاسب السابقة، مثل الحد الأدنى للأجور [السميك] البالغ 500 درهم شهريًا، وتطبيق قانون الأجور والأسعار [سلم الأجور المتحرك]، ومضاعفة التعويضات العائلية ثلاث مرات، وتوسيع أنشطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتشمل لأمراض المهنية وحوادث العمل، وتعويضات التسريح من العمل. وفي الواقع، تتزايد المطالب بينما توارت الميولات نحو التأطير. ومع ذلك، يظل تأثير المركزية النقابية كبيرًا على الرغم من تقلص معين لعدد منخرطيها، والذي لا يفيد بأي حال من الأحوال النقابات الأخرى التي تأثرت أكثر بكثير من الاتحاد المغربي للشغل، (باستثناء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الذي يحتفظ بنسبة ٪15 من الأصوات في القطاع الخاص، ومن 20 إلى ٪25 في قطاعات المعادن والكهرباء والماء والزراعة ومكتب البحوث والتعدين. وتحظى النقابة بأغلبية نسائية وانغراسا جيدا نسبيًا في الشمال، خاصة في وجدة وتطوان. أما بالنسبة للنقابات الأخرى، فسيبلغ مجموعها في اللحظات الكبرى نسبة ٪0.7 من أصوات العمال). إذا كان الاتحاد المغربي للشغل ظل في حالة جمود منذ فترة طويلة عند 200000 عضو، ليرتفع إلى حد ما في عام 1971 (220000) وعام 1972 (280000) وعام 1973 (250000)، فإنه لا يزال قوياً في قطاع المناجم، والفنادق (نسبة ٪87.2 من الأصوات)، والمؤسسات العامة مثل المكتب الوطني للكهرباء ومكتب التسويق والتصدير والمكتب الوطني للنقل والشركة المغربية للنقل وقطاعات الصناعات الكيمائية والمعدنية والاستخراجية (نسبة 98.3% من الأصوات) وقطاع التحويل (نسبة 100%)، والأشغال العمومية (٪63.9)، والنسيج (٪81.8)، والنقل (٪71.6) الصناعات، والورق والكرتون (٪77.6)، والبنوك. يوجد التراجع في الوظيفة العمومية والمقاولات الصغيرة (٪39 من الأصوات)، والمقاولات المتوسطة (٪42.2) والمقاولات الكبيرة (٪28.9 من الأصوات). لكن من الضروري الأخذ بالاعتبار، في هذه الأرقام، الامتناع الشديد عن التصويت في انتخابات العمال، على سبيل المثال، إذا ذهبت نسبة ٪68 من الأصوات في قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الاتحاد المغربي للشغل، شاركت نسبة ٪40 وحسب من المستخدمين في التصويت.

يقودنا هذا إلى استحضار حقيقة ظاهرة تثبت، من خلال استمرارها، اتجاهًا نحو تنامي عدم الانخراط في النقابات. يجري ذلك لصالح غير المنتمين نقابياً في بعض عمليات التصويت ولصالح لا أحد في حالة عدم المشاركة في التصويت. علاوة على ذلك، تتضح أيضًا ظاهرة دورية تتمثل في الانخراط بالنقابة في حالة خوض إضراب ثم الانسحاب منها في مرحلة ركود.

لكن الإضراب يثير حالياً أكبر قدر من الحذر في المركزية النقابية، إذ هي أكثر فعالية في تعليق الاضراب أو تأجيله منه في اندلاعه. علاوة على ذلك، إذا كانت أسباب السخط دائمة، فلا يتضح التعبير عنها إلا في ظروف خاصة. إن ظروف العمل، وصعوبات إنشاء النقابات، وحقيقة عزلة العمال أنفسهم داخل كتلة مستخدمين وموظفين قلما يميلون إلى العمل النقابي، ورجحان المقاولات الصغيرة، ووزن سلطة أرباب العمل المبنية على ضغط البطالة الجماهيرية والتأطير غير المتجانس واحتجاج النقابات (تعرض 37 ممثلاً نقابياً للتسريح في الدار البيضاء من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر عام 1973) تمنع العمال من التظاهر بطريقة تتناسب مع واقع المشاكل المطروحة. وباعتبار الإضراب غير مثمر وغير ملائم، فإن التفاوض مفضل على النضال. لهذا، يجري دوماً استشارة المركزية النقابية وتفرض هذه الأخيرة موافقتها حتى على حساب تنحية الممثلين النقابيين الذين قد يعارضون ذلك. ولكن تجدر الإشارة في هذه الحالة إلى عدم تطبيق

إجراءات المصالحة والتحكيم، المنصوص عليها في القانون. إن مفتشية الشغل، والسلطات

المحلية (عامل الاقليم أو من ينوب عنه) هي المشرفة، وتقوم مقام الهيئة المتساوية الأعضاء، أرباب العمل-العمال، المنصوص عليها. علاوة على ذلك، فإن تدخل الدولة مالياً أمر حاسم في سير العمل النقابي. إن تحصيل الاشتراكات، في الواقع، غير منتظم، ويتضح أن تمويل النفقات الدائمة يأتي، إلى حد كبير، من خارج النقابة. (تتقاضى الأطر رواتبها من إداراتها الأصلية. وهذا إرث نظام الحماية والنقابات شبه الرسمية في سنوات الاستقلال الأولى: إن وضعها الاعتباري، لأنها فائض معار للنقابات العمالية من خلال لعبة الانتداب، أكثر من مجرد غامض. كان بعضها مكلفا بتولي مناصب رسمية. كما أن التعاضديات القوية، التي أصبحت باطراد في صلب اهتمامات المركزية النقابية والتي تحظى باهتمام أطرها كأولوية، تلعب أيضًا في اتجاه الاندماج، بقدر ما لم يخلقها العمال، وتخضع لظهير عام 1963 تحت وصاية الدولة، وتفلت عمليًا تمامًا من رقابة أعضائها.

لم يكن ثمة والحالة هذه بأي وجه تمويل نضالي حقيقي وحسب، ولكن الدولة أيضاً باتت تقدمه من خلال مجموعة كاملة من العلاقات، ما يسمح بطرح سؤال الضغوطات المحتملة وبالتالي فهم أمثل لحذر المركزية النقابية وما تقوم به من تقييد للنزاعات الكبرى. يترتب عن كل ذلك ليس أن السلطة باتت تؤثر على تطور المركزية النقابية وحسب، ولكن أيضًا أن مراكز صنع القرار الرئيسية في النقابات تحت تأثير الدولة فعلا.

تقدم الجداول الرقمية في الملحق معلومات عن ظروف أجور ومعيشة الطبقة العاملة وعن

التتمة ص 23